



Palestinian National Authority  
PALESTINIAN WATER AUTHORITY



السلطة الوطنية الفلسطينية  
سلطة المياه الفلسطينية

الدراسة النهائية المعتمدة  
للاستراتيجية الوطنية القطاعية للمياه  
والمياه العادمة في فلسطين

2013 2011

2010 / 10

## جدول المحتويات

4	التعريفات
4	الدراسات والادبيات التي تقوم عليها الخطه القطاعيه
5	مقدمه
7	المنهجيه واسلوب العمل
10	الفرضيات التي تقوم عليها الخطه القطاعيه
11	رؤيه قطاع المياه
11	تحليل الواقع
12	المياه
16	- الصرف الصحي
17	- محطات الن
18	الاطار المؤسسي
27	القدس
31	الاتفاقيات والمعاهدات:
32	الاستنتاجات الاوليه
37	التحليل الرباعي الاستراتيجي
42	التحديات:
43	الاهداف الاستراتيجيه
44	ت الاهداف
45	الاهداف والسياسات القطاعيه والتدخلات:
47	المتابعه والتقييم
48	جدول الهدف الاول
49	جدول الهدف الثاني
50	جدول الهدف الثالث
52	جدول الهدف الرابع

## الملاحق:

الملحق ا: نموذج ملخص السياسات

الملحق ب: نموذج تنفيذ السياسات

الملحق ج: نموذج سجل المشاورات

الملحق د: خطة العمل التفصيليه

فائمه المشاركين

## التعريفات

المؤثرات: هي العناصر ذات العلاقة والتاثير في التصرفات المتعلقة بشان او نشاط الاستراتيجيه: تعكس جملة من التصرفات المعدة جيدا التي تساعد المؤسسة في بلوغ الهدف الرؤيه: الصورة او الفكرة التي يحلم انسان ببلوغها او تحقيقها على المدى الزمني الطويل الفرضيات: هي الاسس النظرية/الافتراضية التي تقوم عليها الاستراتيجية في غياب الحقائق والمعلومات

مؤشرات الاداء: هي ادوات التحقق المستخدمة للتأكد من مستوى تنفيذ الخطط

قطاع المياه: يشمل المياه والصرف الصحي

المصادر المائية: تشمل مصادر المياه الجوفية والسطحية بما فيها التقليدية (المعروفة) وغير التقليدية

الادارة المتكامله لمصادر المياه: هي العملية التي تقوم على الادارة والتطوير المنسق للمياه والاراضي والمصادر ذات العلاقة بهدف تعظيم النتائج الاقتصادية والمعيشية القائمة على مبادئ المساواة دون اضعاف او اهمال لمبادئ الديمومة، وتحديد العناصر اللازمة لانجاحها والمحافظة على ديمومتها

الادارة المتكامله لمصادر المياه المشتركة: هي العملية التي تقوم على الادارة والتطوير المنسق لمصادر وفقا لقوانين والاعراف الدولية دون اضعاف او اهمال لمبادئ الديمومة

الدراسات والادبيات التي تقوم عليها الاستراتيجية القطاعية:

1. عناصر السياسة المائية الفلسطينية
2. استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية
3. تقرير المحافظات "Basic Needs and Development Ongoing and Projects by Governorates", PWA Oct.2009.
4. استراتيجية وزارة الزراعة

5. تقرير مجلس المياه الوطني لسنة 2005
6. خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 2010 PRDP
7. تقرير اللجنة الاستشارية الفنية بخصوص اعادة هيكلة قطاع المياه
8. الخطة الوطنية للمياه 2002

## مقدمة

تعتبر قضية المياه والمياه العادمة في فلسطين جزءا ومكونا اساسيا من مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني، فالمياه والارض تمثل المكون الاساس للسيادة والعنصر المهم لضمان الاستقلال الفعلي فالمياه تمثل عنوان التثبيت بالارض والمياه على سطحها و داخلها و فتاحا لاي تطور اقتصادي واجتماعي. ادركت السلطة الوطنية الفلسطينية اهمية وضرورة وضع خطط واستراتيجيات لقطاع المياه والمياه العادمة وعملت من خلال سلطة المياه ومختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال من اجل تحسين الاوضاع المائية وخدمات الصرف الصحي وتسهيل حياة الشعب الفلسطيني.

ومنذ إنشاء سلطة المياه الفلسطينية وفق احكام القانون رقم 2 1996م، اخذت على عاتقها مسؤولية بناء وتطوير مؤسسات قطاع المياه اضافة الى بناء وتاهيل البنية التحتية المدمرة من خلال المشاريع الممولة من الدول المانحة وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي لاجزاء شعبنا الذين حرّموا منها على مر عقود الاحتم.

لقد عانى هذا القطاع من انعدام التنمية نتيجة للقيود والمعوقات التي تم فرضها من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتم تكريسها في اتفاقية اوسلو "2" (بند 40) والتي لا تزال اثارها السلبية ظاهرة لغاية الان من ناحية انعدام التقاسم العادل والمنصف لمصادر المياه المشتركة وحرية الوصول إلى هذه المصادر واستغلالها وتطويرها وبناء وتطوير وتاهيل وإدارة البنية التحتية اللازمة لخدمات المياه والصرف الصحي. وانعكس ذلك سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

لابد من الاهتمام في رفع مستوى البحث العلمي في مجال المياه اولا باعتبارها من عناصر التنمية الاساسية لضمان التنمية المستدامة. فمثلا صحة الانسان تتأثر سلبا وايجابا بوفرة وجودة المياه، والمياه العادمة لذلك لابد من برامج بحثية للوقوف على اسباب نقص و تلوث المياه واجراء

الابحاث اللازمة لطرق حلها. وتجدر الملاحظة إلى وجود ضعف في توفر العديد من التخصصات والمساقات المرافقة لها في الجامعات الفلسطينية بحيث تغطي الاحتياجات الاساسية لقطع المياه في فلسطين. لابد من البحث عن مصادر بديلة ومتجددة وهذا لا يمكن ان يتم بدون البحث العلمي المتواصل. وليس هذا فحسب بل ان البحث العلمي يعتبر من اهم الادوات لفهم جميع عناصر التنمية المستدامة وخصوصا تلك المتعلقة بالادارة المتكاملة لمصادر المياه وهذا يتطلب مشاركة مراكز البحوث في البحث العلمي في مجال المياه والصرف الصحي من اجل تحقيق مبدا الشراكة في عملية التنمية المستدامة.

تتشكل المصادر المائية في الضفة الغربية من المياه الجوفية المتجددة، وتقدر طاقتها السنوية بحوالي 669 م<sup>3</sup>، بالإضافة إلى الاودية والسيول والتي يقدر حجمها بحوالي 215 م<sup>3</sup>، وفي قطاع غزة يعتبر الخزان الجوفي الساحلي مصدر المياه الاساسي ، الذي يمتد شمالا إلى إسرائيل وبتجدد سنويا بمقدار 45 م<sup>3</sup> ويقدر الاستهلاك الفعلي للمياه في غزة ب 167 م<sup>3</sup> سنويا ، يشكل استنزافا جائرا لهذا الحوض ادى إلى تسرب مياه البحر إليه بالإضافة إلى عوامل التلوث الاخرى مما نجم عنه ان حوالي 90% من المياه المستخرجة من هذا الحوض غير صالحة للاستخدام البشري. يضاف إلى ذلك حوض نهر الاردن والذي يقدر حجم تصريفه السنوي بحوالي 1320 م<sup>3</sup> عند دخوله لبحيرة طبريا حيث تتناقص هذه الكمية الى 115 م<sup>3</sup> تصل الى البحر الميت.

إن مجموع الاستخدام الفلسطيني من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية يقدر بحوالي 118 مليون متر مكعب سنوياً؛ تدرت الى 94 م<sup>3</sup> في عام 2009. حوالي 50 مليون متر مكعب سنويا يستخدم لري 90,000 دونم من الاراضي يتم استخدام 44 مليون متر مكعب سنويا في الاستهلاك المنزلي والصناعي علما بان الفاقد في الشبكات يزيد على 35% . هذا بالإضافة إلى شراء حوالي 54 يون متر مكعب من شركة ميكوروت الإسرائيلية غالبيتها من المياه الجوفية المستخرجة من ابار حفرتها إسرائيل في الضفة الغربية بعد العام 1967 الاستخدام الفلسطيني في الضفة الغربية 172 م<sup>3</sup>. ويقدر معدل تزويد المياه في الضفة الغربية ب65 لتر للفرد في اليوم.

الرغم من حجم الاستثمارات الكبير لتوفير خدمات المياه للمواطنين فإنه لا زال هناك 123 يقطنها 180 الف مواطن ما زالت محرومة من وجود شبكات المياه في .

فيما يتعلق بموضوع الصرف الصحي فرغم اهميته واثاره السلبية على الصحة العامة، البيئة، الزراعة والثروة الحيوانية، ومن ثم الاقتصاد الوطني؛ فإن ضغط الحاجة إلى تزويد المواطنين بالمياه اخذ الحيز الاكبر من الجهود والاستثمارات.

تقدر كميات المياه العادمة المنتجة من الفلسطينيين ب106م.3م سنويا منها 50م.3م في الضفة. يضاف إليها المياه العادمة النجسة من المستوطنات ومناطقها الصناعية التي تنساب دون معالجة إلى البيئة الفلسطينية في الضفة الغربية والمقدرة ب39م.3م سنويا. فبالرغم من تغطية شبكات الصرف الصحي لمعظم مناطق قطاع غزة (بغض النظر عن حالتها) إلا ان شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية مقتصرة على المدن الرئيسية وبتغطية جزئية في الكثير من الحالات. معظم مخيمات الضفة الغربية مغطاة بشبكات قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بإنشائها. اما بقية بلدات وقرى الضفة والمنتشرة . المساح العظمى من الضفة الغربية تفقر إلى وجود شبكات صرف صحي و ما زالت تعتمد على الحفر الامتصاصية.

توجد محطة تنقية واحدة عاملة في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة إضافة إلى بعض احواض التجميع والمحطات القديمة غير العاملة بالحد الأدنى وهذا بدوره يشكل مكر، ومصدر تهديد لحياة المواطن.

على الرغم من ان قانون المياه الفلسطيني رقم 3 2002 والصادر بتاريخ 47 7 2002 هو الاطار القانوني الناظم للمياه والمياه العادمة في فلسطين الا ان هناك العديد من التداخلات والتناقضات الموجودة بين العديد من المؤسسات العاملة في القطاع حكومية وغير حكومية. اما القطاع الخاص ؛ زال دوره محصورا في اطار تنفيذ مشاريع البنية التحتية وذلك بسبب عدم وضوح الرؤية الفلسطينية باهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه هذا القطاع.

مما تقدم يتضح مدى التعقيد المرافق لهذا القطاع من حيث ضعف البنية التحتية، المصادر، وانظمة المعالجة من جانب ومن الجانب الاخر عدم السيطرة على الارض و ربط اية اعمال في القطاع بتعقيدات الموافقات الاسرائيلية والتي تتطلب اوقاتا طويلة لاتمامها هذا في حال حصولها.

## المنهجية واسلوب العمل:

اعدت الاستراتيجية باعتماد المنهجية المبنية على جمع البيانات حول الوضع القائم وتحليلها، حيث قامت طواقم متخصصة من سلطة المياه بعقد لقاءات عمل في كافة محافظات الضفة الغربية بحضور ممثلي البلديات والمجالس القروية والمؤسسات ذات العلاقة في كل محافظة. ومن خلال سلسلة هذه اللقاءات تم الوقوف على حقيقة وضع خدمات المياه والمياه العادمة، الاحتياجات الطارئة وطويلة الاجل وعلى اساسها اعدت سلطة المياه تقريرا مفصلا للاحتياجات حسب كل محافظة شاملا ذلك قطاع غزة، اعتبر هذا التقرير لحدائته وشموليته مرجعا مهما لاعداد هذه الاستراتيجية.<sup>1</sup> تبع ذلك تحديد المؤثرات واتباع اسلوب التحليل الرباعي عبر اجتماعات تشاورية للفريق الوطني والفرق الفنية المختصة حسب المجالات المختلفة وفقا لمبدأ المشاركة والعمل الجماعي لاعداد الاستراتيجية القطاعية. وعليه فقد تم تمثيل المؤسسات الرئيسية ذات العلاقة قطاع في عملية إعداد الخطة القطاعية وهي: سلطة المياه الفلسطينية، وزارة التخطيط، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارت الاشغال العامة، سلطة جودة البيئة، المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. الإشارة إلى عدم استجابة القطاع الخاص للمشاركة في مرحلة الاعداد.

كما تم تشكيل 3 لجان رئيسية لتقوم بعملية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها. وهذه اللجان هي: لجنة تحليل الواقع ولجنة مصادر المياه ولجنة الصرف الصحي وذلك بإشراف اللجنة المركزية المنبثقة من الفريق الوطني.

عقدت اللجان الفنية الثلاث عدة اجتماعات حددت فيها الواجبات والاعمال التي ستقوم كل لجنة بتجهيزها وحددت فيها كل لجنة محاور عملها والبيانات والمعلومات التي يجب عليها جمعها توطئة لتحليلها ولاستنباط الاستراتيجية القطاعية منها. ثم عقد اجتماع مركزي حضره ممثلون عن وزارة التخطيط تم فيه تحديد اهداف وسبل إعداد الاستراتيجية القطاعية واسلوب العمل والنماذج التي يجب تعبئتها والتواريخ المقررة لتسليم الاستراتيجية القطاعية. هذا وقد تم تعيين مستشار يقوم بتسيير عمل اللجان ومساعدتها في بلوغ الهدف بالكفاءة المطلوبة وفي التاريخ المحدد.

<sup>1</sup>, Basic Needs and Development Ongoing and Proposed Projects by Governorates, PWA, Oct. 2009



وعليه فقد قامت لجنة تحليل الواقع بجمع كافة البيانات وحددت كافة الظروف التي قد يكون لها اثر على نشاطات قطاع المياه سواء كانت هذه الظروف على حدة او المؤثرات ذات طبيعة ايجابية او ذات طبيعة سلبية وسواء كانت هذه الظروف ذاتية (في المؤسسة نفسها) او وطنية او اقليمية او دولية.

ثم قامت اللجان بتحليل كل مؤثر او ظرف من هذه الظروف بهدف تحديد عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات توطئة لاستنباط التحديات التي تواجه قطاع المياه والتي ستكون المحرك الرئيسي في تحديد الاهداف الاستراتيجية للقطاع. وقد تم هذا التحليل من خلال كراس عمل تم تصميمه لهذا الغرض وتم توزيعه على كافة اعضاء اللجان ليشكل في مجموعه اوراق عمل كل منهم طيلة فترة إعداد الخطة القطاعية.

نتيجة للتحليل المعمق الذي اجري، تم استنباط رؤية قطاع المياه والتي تمثل الحلم والحالة التي نرغب ونود ان يبلغها القطاع في الاجل الطويل. وقد قامت مجموعات العمل بمناقشتها وتعديلها للتأكد من إمكانية تحقيقها من خلال الخطط والنشاطات والجهود المتعاقبة في القطاع.

ثم قامت مجموعات العمل باستنباط الاستراتيجيات والاهداف الاستراتيجية للخطة وعددها اربعة اهداف على ان يجري تنفيذ هذه الاهداف الاستراتيجية من خلال عدد من الاهداف. وفي نشاط مشترك قامت اللجان بمراجعة السياسات وتحديد عددها بثلاث سياسات لكل استراتيجية (بحد أقصى). ثم قامت باستنباط التدخلات المرتبطة بكل سياسة من السياسات السابقة الاشارة اليها.

قامت اللجان بتحديد قيم التكلفة اللازمة لتمويل كل تدخل والمدة الزمنية لتنفيذه ومؤشرات الاداء والتحقق الخاصة به وتمت مراجعة هذه البيانات من قبل الفريق الوطني ومن قبل اللجان ذات الاختصاص للتأكد من سلامة التقديرات و المعايير و المؤشرات المقترحة.

قامت مجموعات العمل المشكله من الفرق الفنية ومن المستشار بتعبئة النماذج المختلفة الملحقه في كراس "دليل اعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية". كما قام رؤساء اللجان الثلاث باعداد مقدمة هذا التقرير وبمراجعة النماذج التي جرى اعدادها وبمقابلة التدخلات المقترحة مع المشاريع الجاري تنفيذها في اطار خطة 2008 2010، وتلك التي التزم الممولون بتمويلها سواء بدأ العمل بها او تلك التي سيجري تنفيذها في فترة الاستراتيجية القطاعية مع الاخذ في الاعتبار الالتزامات الحالية للممولين بتمويل مشاريع لم يتم توقيع اتفاقيات تمويل بعد.

تم عرض ومناقشة مسودة الخطة القطاعية على اعضاء الفريق الوطني بحضور رئيس سلطة المياه واعضاء اللجان والفرق الفنية اخذ تغذية راجعة من المشاركين وضمنت هذه التغذية في الاستراتيجية القطاعية التي جرى تسليمها لوزارة التخطيط من قبل سلطة المياه يوم 2010/1/10 في المراجعة الثانية ارسلت وثيقة الاستراتيجية إلى المؤسسات الاهلية ذات العلاقة مراكز ابحاث المياه والصرف الصحي في الجامعات الوطنية نقابة المهندسين، مزودي الخدمات ومزودي الخدمات في البلديات الرئيسية واسطة وزارة الحكم المحلي لاضافة إلى شركات القطاع الخاص للاستفادة من ملاحظاتهم على هذه الوثيقة. تلا ذلك كله عقد عدة اجتماعات بهدف تعديل وتطوير الاستراتيجية ورفع مستوى التحليل والاهتمام بمياه الشرب وبالصرف الصحي وذلك حسب الملاحظات المختلفة الواردة.

في المراجعة الثالثة، جرى عرض الاستراتيجية على وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة الأشغال، وزارة التخطيط، سلطة جودة البيئة في ثلاثة اجتماعات مطولة ومكثفة ناقشت بالتفصيل موضوع الصرف الصحي تلاها عقد اجتماع من مؤسسات المجتمع المدني ومندوبي مزودي خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية وذلك بتاريخ 2010/3/3. وبالإضافة لذلك، عقد اجتماع يوم 8 3 2010 في سلطة المياه الفلسطينية حضره ممثلو مؤسسات التمويل العاملة في فلسطين نوقشت فيه الاستراتيجية الوطنية القطاعية كاملة.

#### الفرضيات التي تقوم عليها الاستراتيجية القطاعية:

لقد تم بناء هذه الاستراتيجية انطلاقاً من ضرورة تحقيق هذه الفرضيات كما تساهم الاستراتيجية نفسها في تحقيق هذه الفرضيات.

1. انتهاء الاحتلال واقامة الدولة في غضون العامين المقبلين وانتهاء القيود الاسرائيلية المعيقة وضمان استدامة الاستقلال وتقدم الدولة

2. رفع الحصار عن قطاع غزة وتحقيق ، .نتيح العمل فيه

3. استمرار مساهمات الممولين فيما التزموا بتمويله في الضفة وغزة

4. إقرار واضحة ومعلنة على المستوى الوطني توجيه المساعدات الدولية وفق اولويات

الفلسطينيه

5. اعتبار احتياجات المواطن اسمى من التنازع على الصلاحيات بين مؤسسات الدولة وتوفير بيئة مواتية للتعاون
6. انتهاء حالة عدم الانسجام والصراع على المهام والصلاحيات ؛ بين الوزارات ومؤسسات السلطة المختلفة
7. ثبات استراتيجيات الحكومة وتوجهاتها خلال السنوات الثلاث القادمة
8. إنجاز خطة الاصلاح والتنمية في عام 2010

### رؤيه قطاع المياه

قطاع مياه ومياه عادمه منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامه المصادر المائية وفق اسس وبيئيه واجتماعيه واقتصاديه متينه تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسيه والتنمويه.

### تحليل الواقع الحالي لقطاع المياه والمياه العادمه

جاء الاهتمام الفلسطيني والدولي في تطوير واعادة تاهيل قطاع المياه منذ البدايات الاولى لتأسيس السلطة الوطنية وذلك بسبب الواقع المتردي للقطاع نتيجة لسياسة الاهمال الممنهج الذي مارسه الاحتلال الاسرائيلي على مجمل قطاع الخدمات وحتى الان وما ؛ من بنية تحتية ضعيفة ومهمشة هذا بالاضافة الى حرمان الشعب الفلسطيني من السيطرة على مصادره المائيه وتطويرها وادارتها وفقا للحاجات الوطنية. وجاء هذا في ظل غياب شبه كامل لاية بنية مؤسسب ادارة خدمات المياه والصرف الصحي وفق منظور استراتيجي مبني على اسس الاستدامة والعدالة في توزيع الخدمة على المستوى الوطني. كل ذلك اتى مترافقا مع ازدياد ضغط الحاجات الملحة

لمياه للاغراض المنزلية ؛ الوقت الذي كانت فيه الفجوة بين العرض والطلب اكثر من ؛ عند استلام سلطة المياه لمسؤولياتها المجزوءة عن هذا القطاع كما ان التعقيدات التي افرزتها اليات تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو الثانية والذ اعاقت اجراءات الموافقة والترخيص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية لمياه والمياه العادمة.

ومن اجل اعداد استراتيجيه قطاعيه تشاركيه تمتاز بالواقعيه والقابليه في التطبيق فقد قام الفريق الوطني بالبناء على المعطيات الحقيقيه للواقع الحالي وبما يشمل كل العناصر الاساسيه المكونه للقطاع والمؤثره فيه من: مصادر, الوضع الفني لخدمه التزود, الوضع القانوني, البنيه المؤسسيه والاطار التنظيمي والادوات الرقابيه والاشرفيه واليات المشاركه وصناعة القرار في كل مراحل التخطيط والإدارة.

#### المياه:

فعلى صعيد المصادر وتوفرها يمكن القول ان حجم المصادر المائيه بما فيها المشتركه مع الجانب الإسرائيلي يقدر بحوالي 2989م.3/سنويا، تشكل مصادر المياه الجوفيه ، حوالي 1454 م.3، والمياه السطحيه وخاصه تلك الناتجه من الجريان الطبيعي لمياه نهر الاردن والمقدره بحوالي 1320 م.3، والمياه المتدفقه من السيول بحوالي 215 م.3.

يستخدم منها بشكل عام حوالي 2570 م.3مكعب للاغراض المختلفه، ويستهلك الفلسطينيون يقارب 271 م.3 اي ما نسبته 11% فقط والباقي اي ما نسبته 89% يتم استغلاله من الجانب الإسرائيلي، ويحرم الشعب الفلسطيني من الوصول و الاستفاده من مياه نهر الاردن بالمطلق على الرغم من حقه الراسخ فيها حسب القانون الدولي.

وتقدر مصادر المياه الجوفيه المتجدده . الاحواض الثلاثه الحوض الغربي، الحوض الشمالي الشرقي، والحوض الشرقي داخل حدود الضفة الغربية بحوالي 669 م.3/ . يسيطر الفلسطينيون اقل ن 15% فقط في حين يسيطر الاسرائيليون على حوالي 85% من هذه المياه.

وتشير المعطيات ان حجم الاستغلال الفلسطيني من المصادر الجوفيه في الضفة الغربية كان قد انخفض ليصل الى حوالي 42 م.3 العام 2009 يتم ضخها من 325 بئرا جوفيا. في حين يستغل الإسرائيليون حوالي 56.9 م.3 سنويا من داخل حدود الضفة من حوالي 40 بئرا

وفي قطاع غزة يقدر حجم الاستهلاك بحوالي 167 م.م 3م للاغراض المختلفة منها حوالي 82 م.م 3م لاغراض الشرب والصناعة وحوالي 85 م.م 3م للاغراض الزراعية بما يفوق القدرة التخزينية للحوض بحوالي ثلاثة اضعاف ، ادى إلى تدهور نوعية المياه إلى مستوى لا يلبي الحد الأدنى من المعايير المعتمدة وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

حيث تشير المعطيات الحالية من المصادر المختلفة ان اقل من 10% من حجم المياه المستخرجة لاغراض الشرب في القطاع يمكن اعتبارها صالحة للشرب مما يندر بخطر كارثي على المستوى البيئي والاجتماعي والإنساني.

وعلى صعيد البنية التحتية لخدمات تزويد المياه والصرف الصحي فلا يختلف الوضع عن ما تم ذكره سابقا وذلك لعدة اسباب على راسها التهميش المتعمد الذي فرضه الاحتلال على قطاع المياه حيث لم يتعدى الاستثمار في الـ 1% من نسبة الخدمات التي يلزم بتقديمها كدولة احتلال.

معظم الاحيان كانت تترك عملية تجنيد الدعم المادي للبلديات والمجالس، إما عبر منظمة التحرير الفلسطينية او المنظمات الإنسانية والدولية هذا على الرغم من ان السياسة الإسرائيلية كانت تضع العراقيل والمعيقات امام مؤسسات تقديم الخدمة في تنفيذ مشاريع تزويد المياه والصرف الصحي، وذلك بهدف ضمان السيطرة الكاملة على المصادر المائية الفلسطينية وسرقة وحرمان الشعب الفلسطيني من احد اهم مقومات صموده وبالتالي إجباره على الهجرة .

وهذا ما تؤكد الوقائع والمعطيات التي تشير إلى ان مجموع الابار لاغراض الشرب والتي تم تطويرها لصالح الفلسطينيين فترة الاحتلال لم يتجاوز الـ 5 ابار في حين قام الاحتلال بحفر 42 بئرا عميقة بهدف إحكام السيطرة على المصادر المائية الفلسطينية.

وقد ورثت السلطة الفلسطينية ومنذ تشكيلها وضعا كان فيه عدد التجمعات الفلسطينية المحرومة من خدمات المياه فقط وباستثناء خدمات الصرف الصحي 423 منشأة في الضفة الغربية.

لقد اصبحت ظاهرة بيع المياه عبر الصهاريج والوسائل البدائية الاخرى الشغل الشاغل للمواطن إذ لم تتجاوز حصة الفرد فيها حوالي 25 ليتر اليوم وهو الحد الأدنى لبقاء الإنسان على قيد

الحياة وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ودون اعتبار الحاجات الإنسانية الاخرى. ولم يختلف الوضع كثيرا عنه بالنسبة للتجمعات السكانية التي كانت مزودة بشبكات مياه حيث عانى معظمها من بنية تحتية مهترئة زاد الفاقد فيها عن 53% هذا بالإضافة إلى قلة ، يات المياه التي يتم تزويد، بشكل منقطع وغير منتظم إذ لم يتجاوز معدل تزويد الفرد في اغلبها عن 50 ليتر/يوم قد معدل 43% بسبب قدم هذه الشبكات وتردي وضعها.

هذا الوضع جعل من سلطة المياه تضع على راس اولوياتها ضرورة العمل على توفير مصادر إضافية وذلك بالتوازي مع البدء بإنشاء انظمة تزود وخاصة في المناطق المحرومة من تلك الخدمة، بالإضافة إلى التركيز على إعادة تاهيل انظمة التوزيع عبر إنشاء الخزانات المحلية والإقليمية وإنشاء انظمة الضخ وإعداد خطط للتوزيع بين التجمعات التي تستخدم مصدرا واحدا للتزود.

ولم تستطع سلطة المياه حل الازمة ولكنها عملت وبالتعاون مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة خلال السنوات الماضية على تخفيف حدة واستطاعت تخفيض عدد التجمعات غير المخدومة بشبكات المياه إلى حوالي 123 تجمعا لغاية العام 2009 وذلك من خلال إما إنشاء انظمة تزود كاملة وتوفير مصادر تزويد لها او من خلال توفير مصادر تزويد نسبية وذلك عبر إنشاء نقاط تعبئة جاءت مترافقة مع تزويد التجمعات السكانية بمجموعة من صهاريج التوزيع وضعت في خدمة المجالس وفق الية تأخذ بعين الاعتبار ضمان استمرارية الخدمة والوضع الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات المستهدفة بحيث ارتفعت نسبة التزود فيها الى حوالي 40 ليتر اليوم وهو على الرغم من بقاءه دون الحد الأدنى الا انه ساهم التخفيف من حدة المعاناة التي تعيشها هذه التجمعات. عملت سلطة المياه وبالتعاون ايضا مع اطراف متعددة على إعادة تاهيل العديد من الشبكات وانظمة التزود وتقليل الفاقد. بالإضافة إلى الجهد الذي بذل بهدف حفر ابار جديدة في نابلس، جنين، الخليل، رام الله وقد شمل هذا تجهيز هذه الابار وربطها بانظمة التزود.

كل ذلك يوضح ان إدارة وتوجيه هذا القطاع محكوم بالحاجة الملحة إلى العمل . إدارة ازمة المياه وخاصة في فصل الصيف لتلبية الاحتياجات اليومية المتزايدة.

منذ العام 1996 ولغاية العام 2009 قامت سلطة المياه بتنفيذ اكثر من 50 مشروع مائي بصورة متكاملة يشمل ذلك حفر وتجهيز ابار وإنشاء خطوط مياه رئيسية وشبكات داخلية وخزانات توزيع مياه استفاد منها اكثر من 250000 مواطن. وفيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي فقد عملت سلطة المياه وبالتعاون مع بلدية البيره . انجاز محطة تنقية البيرة بالإضافة الى بعض المشاريع التجريبية . على المستوى المحلي وانشاء وتاهيل بعض شبكات الصرف الصحي لبعض المدن الرئيسية (كإعادة تاهيل محطة المعالجة لمدينة جنين بدعم من الجهات المانحة مع الإشارة ان سلطة المياه عملت على تأمين الدعم اللازم لتنفيذ بعض مشاريع الصرف الصحي ومحطات المعالجة كمشروع شبكة الصرف الصحي ومحطة المعالجة لمدينة سلفيت, غرب نابلس ,

طولكرم، رام الله والتي ولغاية الان لا زال البعض منها يعاني من التعقيدات والمماطلة التي يفرضها الجانب الاسرائيلي ، ول دون البدء بتنفيذها على الرغم من انجاز كافة الدراسات الفنية اللازمة

وفي قطاع غزة عملت سلطة المياه على إعادة تاهيل البنية التحتية بالإضافة إلى توفير كميات مياه إضافية عبر شركة ميكروت قدرت بحوالي 4,2 م.م 3 سنوي .

وقد شملت المشاريع معظم قطاع غزة هذا بالإضافة إلى إنشاء مصلحة مياه الساحل وتكليفها بمهمة تزويد خدمات المياه والصرف الصحي لكافة محافظات قطاع غزة. ومنها تنفيذ و تاهيل شبكات مياه، مشروع تجريبي لتحلية مياه البحر تاهيل ابار مياه الشرب والعديد من مشاريع الطوارئ ، بالإضافة الى اعادة تاهيل محطة المعالجة لمدينة غزة، انشاء احواض الترسيب والمعالجة لمنطقة بيت لاهيا، الشيخ عجلين، خان يونس، رفح، بيت حانون.

وتبقى نوعية المياه ونوعية الخدمة هي التحدي الاساسي الذي تواجهه سلطة المياه بالإضافة إلى الاعباء الاخرى والتمتلة في ضعف الإدارة والرقابة والتنظيم وحماية المصادر الجوفية الهشة اصلا.

وباختصار يمكن القول ان وضع خدمة التزود بالمياه في الضفة وغزة لا زالت دون المستوى المطلوب وان معظم التجمعات الفلسطينية لا زالت تعاني من نقص في المياه بحيث لم تتعدى نسبة استهلاك الفرد الفلسطيني ال 80 ليتر؛ اليوم كمعدل عام مع العلم بان هناك تجمعات عديدة لا زالت تحصل على اقل من 25 ليتر؛ اليوم وخاصة غير المخدومة بانظمة التزود والتي بقدر بحوالي 180 الف نسمة.

كما تجدر الإشارة إلى ان اكثر من 90% من تجمعات الضفة الغربية لا تصلها المياه بانتظام، وفي الكثير من الحالات تتراوح فترة الانقطاع ما بين 10 15 يوما لتصل في ايام الصيف ذروتها لتبلغ مستوى الشهر او اكثر .

### الصرف الصحي

عانى الصرف الصحي في الاراضي الفلسطينية من الإهمال طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي لاراضي الفلسطينية بعد العام 1967، فلم يعمل الاحتلال الإسرائيلي على تطوير البنية التحتية وفقا للاعراف الدولية . كما عانى من التهميش منذ إنشاء السلطة الفلسطينية بسبب الحاجة الملحة لتزويد المواطنين بخدمات مياه الشرب التي اخذت الحيز الاكبر من الجهود والاستثمارات.

تقدر كميات المياه العادمة المنتجة فلسطينيا ب 106 م<sup>3</sup> سنويا، منها 50 م<sup>3</sup> في الضفة الغربية و56 م<sup>3</sup> في غزة يضاف إليها 39 م<sup>3</sup> سنويا من المياه العادمة غير المعالجة تتساب من المستوطنات ومناطقها الصناعية إلى البيئة الفلسطينية في الضفة الغربية وحدها. وتتم يقارب 10% من المياه العادمة المنتجة فلسطينيا و يتم إعادة استخدام جزء يسير منها. اما من حيث شبكات الصرف الصحي فإن معظم المدن الرئيسية مزودة بهذه الشبكات كليا او جزئيا مثل الخليل ونابلس وغزة وبيت حانون وجنين وطولكرم ورام الله والبيرة . ت بعض المدن الكبيرة مثل اريحا في الضفة الغربية ومدينة خانيس في قطاع غزة دون اي انظمة جمع مياه الصرف الصحي. اما المخيمات فقد تولت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) تمديد شبكات الصرف الصحي في معظم مخيمات الضفة الغربية مثل مخيمات جنين وبلاطة وعسكر والجلزون والدهيشة وغيرها، اما في قطاع غزة فلا تتوفر خدمات جمع مياه الصرف الصحي في جميع المخيمات باستثناء مخيم جباليا. وصلت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي الى 35% في الضفة الغربية و الى 65% في قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر ان تمويل انشاء شبكات الصرف الصحي من قبل الدول المانحة كان مشروط بوجود محطات المعالجة، حيث امكن الحصول على تمويل لشبكة صرف صحي لبلدة ارضاس وربط هذه الشبكة مع شبكة بيت لحم التي ستقوم بمعالجة المياه العادمة في محطة العبيدية المقترحة من قبل سلطة المياه. لم يتم انشاء اي شبكة صرف صحي في التجمعات الريفية التي تشكل اكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية وذلك باستثناء بعض التجمعات الصغيرة التي تم إنشاء انظمة معالجة تجريبية فيها من قبل بعض المؤسسات غير الحكومية وذلك بمبادرة من هذه المؤسسات وفي اغلب الحالات دون التنسيق مع سلطة المياه الفلسطينية كمرجعية رسمية في مجال الصرف الصحي، حيث ان هذه المؤسسات لم تعتمد اسلوب التاكيد من التقييم والمتابعة اللازمين لضمان استمراريتها مما ادى إلى تعطل العديد من هذه المحطات والتسبب في تفاقم المشكلة. ناهيك عن ان جودة المياه المعالجة في هذه المحطات "التجربى" غير معرفة او معتمدة من النواحي الفنية مما يثير التساؤل حول إعادة استخدامها والنتائج المترتبة عليها. يضاف إلى ذلك تنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بمعالجة المياه الرمادية على المستوى المنزلي او عدة منازل متقاربة دون الاخذ بعين الاعتبار ان هذا يزيد من تركيز المياه العادمة السوداء والاطر الناجم عن ذلك خاصة في ظل عدم وجود محطات تنقية في هذه المناطق.

#### محطات التنقية



اما محطات تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي، فلم يتم انشاء اي محطات ذات كفاءة لمعالجة المياه العادمة من قبل الاحتلال باستثناء بعض برك التجميع والمعالجة الاولى في طولكرم وجنين ورام الله ووسط وشمالي غزة، التي تم انشاؤها في منتصف السبعينيات من القرن الماضي ولم يجري اي تطوير او توسيع لهذه البرك حتى انشاء السلطة الفلسطينية وسلطة المياه عام 1996 بالرغم من الزيادة الكبيرة في كميات المياه العادمة المتدفقة الى هذه البرك والمحطات التي اصبحت جميعها ؛ فوق القدرة القصوى المتاحة، الامر الذي ادى الى تدفق وانسياب المياه العادمة في المناطق القريبة من هذه المواقع وتسببت في مشاكل بيئية وصحية متعددة، وطوال هذه الفترة وحتى يومنا الحاضر، تجري المياه العادمة من المدن الفلسطينية في اودية الضفة الغربية ومجاريها الطبيعية وفي بعض الحالات تتساقط الى داخل الخط الاخضر ليتم تجميعها ومعالجتها في محطات تنقية انشئت على نفقة الشعب الفلسطيني ويتم اقتطاع تكاليف التنقية شهريا من حساب المقاصة الفلسطينية مباشرة من قبل الاحتلال دون اي حساب لقيمة المياه المعالجة التي تستغل قبل الاسرائيليين. وفي قطاع غزة يتم ضخ المياه العادمة المعالجة جزئيا وغير المعالجة إلى البحر بكل ما ينجم عن ذلك من اضرار جسيمة على البيئة البحرية ومستهلكي منتجات هذا البحر.

قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء اربعة محطات معالجة ثلاثة منها في قطاع غزة بقدرة معالجة جزئية تصل إلى 35 م<sup>3</sup> سنويا وواحدة مدينة البيرة في الضفة الغربية بقدرة معالجة تصل إلى 2 م<sup>3</sup> سنويا.

يتم العمل حاليا على إتمام تنفيذ المراحل المتبقية من محطات بيت حانون، بيت لاهيا، ومدينة غزة ومن المتوقع البدء بتنفيذ محطة تنقية غرب نابلس الغربية، رام الله (عين جريوت، بيتونيا) الخليل وطولكرم. بالإضافة إلى ثلاثة إلى اربعة محطات لا مركزية تم تحديد معايير اختيار مواقعها بالتعاون مع وزارة الزراعة في ارياف الضفة الغربية. اما محطة سلفيت فقد تم الانتهاء من إعداد الدراسات والمخططات اللازمة وهي قيد إجراءات الموافقة من قبل الادارة المدنية بعد الحصول على موافقة اللجنة المشتركة. من الجدير بالذكر ان الموافقة في حال حصولها وانشاء المحطة لا يشكل حلا لمشكلة المياه العادمة بسبب المياه العادمة للمستوطنات القريبة التي يتم تصريفها في نفس الواد دون اي معالجة. كما سيتم البدء بإعداد الدراسات التفصيلية لمحطة نابلس شرق، طوباس، طمون، ميتلون ومحطة اريحا.

إن المستوطنات المقامة في الضفة الغربية لاهداف استراتيجية عسكرية مبنية على قمم الجبال والتلال الفلسطينية وهذا بدوره يجعل انسياب المياه العادمة دائما باتجاه التجمعات الفلسطينية تاركا اثاره المدمرة على بيئة الانسان والحيوان والاراضي الزراعية ومصادر المياه السطحية والتي في اغلبها تعتبر المصدر الوحيد لمياه الشرب لهذه التجمعات.

كرس الاحتلال سياسة حرمان الفلسطينيين من خدمات الصرف الصحي في اتفاقية اوسلو الثانية وذلك من خلال :

- التأخير غير المبرر والمتعمد من قبل الادارة المدنية في إجراءات الموافقة على إنشاء محطات تنقية، حيث بلغ التسويف في بعض الحالات اكثر من عشرة سنوات.
- تحاول اسرائيل ان تفرض على الجانب الفلسطيني شرط ربط المستوطنات بالمحطات المطلوب ترخيها .
- تحاول اسرائيل إلزام الجانب الفلسطيني بمواصفات عالية تفوق تلك المطبقة في اسرائيل نفسها مما يؤدي إلى الارتفاع الهائل في تكاليف كل من الإنشاء والتشغيل علما ان هذه المواصفات غير مطلوبة من قبل منظمة الصحة العالمية.
- خفضت الدول المانحة من تمويلها المخصص لبناء هذه المحطات بسبب التعقيدات و التأخير في إصدار التراخيص.

### الإطار المؤسسي:

وهو الإطار او الشكل القانوني والتنظيمي والتشريعي والإداري الذي يضمن إدارة وحماية مصادر المياه بشكل مستدام بالإضافة إلى الآليات الرقابية التي تضمن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي للمستفيدين وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار ضمان استمرارية الخدمة مراعية البعد الاجتماعي والاقتصادي، البيئي الإنساني للمياه باعتبارها قيمة اجتماعية وحاجة ضرورية لاستمرار وتطور المجتمع الفلسطيني، وشرطا اساسيا لـ . وصموده.

وفقا لتلك المعايير والشروط يمكن القول ان سلطة المياه قد وضعت امام وضع مائي صعب بسبب تحكم سلطات الاحتلال من خلال "الإدارة المدنية" باليات الرقابة والإشراف والسيطرة والسيطرة على إدارة المصادر و إهمال تزويد التجمعات الفلسطينية بخدمات مياه الشرب.

وكانت دائرة مياه الضفة الغربية هي حلقة الوصل ما بين الاحتلال "الإدارة المدنية" وبين الفلسطينيين إلا انها لا تملك القوة لفرض رؤيتها على الإدارة المدنية، وانحصرت مهامها في إطار

المساعدة والتنسيق فقط، وبقيت الإدارة المدنية هي الجهة الوحيدة صاحبة الصلاحية لفرض سياسات الاحتلال.

لقد أدى هذا الوضع إلى تشردم وتشتت مؤسسات تزويد الخدمة، والتي توزعت ما بين البلديات والمجالس القروية باعتبارها حاجة وخدمة دون اية رؤية او مرجعية قانونية باستثناء الاوامر العسكرية.

واعتبر قرار إنشاء سلطة المياه الفلسطينية والذي جاء وفقا للامر الرئاسي 1995/5 والقانون رقم 1996/2 بخصوص إنشاء سلطة المياه وتحديد اهدافها ومسؤولياتها الاساس القانوني الاول لبلديات تنظيم قطاع المياه في مناطق السلطة الفلسطينية.

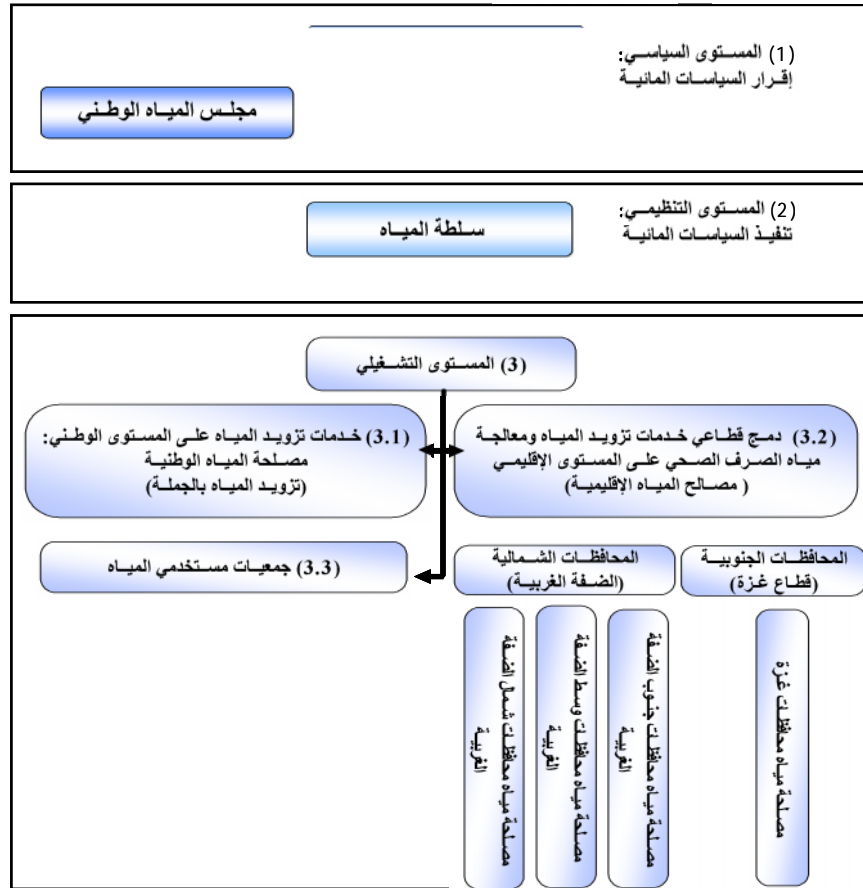
جاء بعد ذلك القرار الرئاسي رقم 1997/66 والخاص بالنظام الداخلي لسلطة المياه، القاعدة القانونية الاخرى الذي استندت عليها السلطة لتقوم لاحقا بإعداد قانون المياه الفلسطيني رقم 2002/3 والذي اوضح بشكل اكثر شمولاً الصلاحيات والادوار والاهداف لإدارة وتطوير وحماية مصادر المياه والانظمة المرتبطة بها.

ولعل ما يميز القانون 2002/3 عن مجموعة القرارات والقوانين التي سبقته انه:

- 1- اعطى الغطاء القانوني لسلطة المياه ومنحها صلاحيات تنظيم قطاع المياه، وافر بتأسيس مجلس المياه الوطني واعتباره المستوى السياسي للموافقة على مجموعة السياسات والاستراتيجيات والانظمة الخاصة بتطوير وإدارة مصادر المياه وتنظيم عملية استخدامها.
  - 2- الإقرار بان المياه هي ملكية عامة تقوم سلطة المياه على تنظيمها وإدارتها وبما يخدم الاهداف التنموية للشعب الفلسطيني.
  - 3- حدد ان الخطة المائية الوطنية هي الدليل والمرجعية التي يجب على الجميع العمل في سياقها.
  - 4- اعطى الصلاحيات القانونية لإنشاء المصالح والمرافق.
  - 5 شكل القاعدة لتطوير الانظمة الخاصة به.
  - 6 . اعطى الصلاحية لسلطة المياه لتطوير نظام التعرف الموحد الخاص بخدمات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.
- إلا انه وعلى الرغم مما ذكر سابقاً بقيت سلطة المياه عاجزة عن اتخاذ الخطوات العملية للمبادرة تنظيم القطاع، وذلك لعدة اسباب منها ما هو خاص بالقانون نفسه، او ماله علاقة

بمجموعة من العوامل الخارجة عن إطار عمل القانون كذلك المتعلقة بتداخل الصلاحيات والمهام فيما بين العديد من القوانين التي تم إقرارها من قبل المؤسسة التشريعية الفلسطينية، او وجود مرجعيات قانونية سابقة اكتسبت شرعيتها قبل تاسيس السلطة الفلسطينية.

ومن ناحية اخرى فإن التعديلات التي تم إقرارها لاحقا خاصة تلك المتعلقة بالقانون الاساسي والذي ساعد على خلق وضع جعل فيه سلطة المياه عاجزة عن تحديد مرجعياتها وتبعيتها، ففي الوقت الذي كانت فيه سلطة المياه تتبع بصفة مباشرة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، وذلك استنادا إلى المرسوم الرئاسي 1997/66 والذي حاول القانون 2002/3 الإبقاء على تلك العلاقة حين اتبع علاقة مجلس المياه الوطني برئاسة السلطة من خلال التاكيد على ان رئاسة مجلس المياه الوطني تبقى محصورة في رئيس السلطة الوطنية، وبنفس الوقت اوكل مهمة السكرتارية في المجلس لسلطة المياه الفلسطينية، والذ التالي يوضح العلاقة بين سلطة المياه ومرجعياتها على المستوى السياسي و علاقتها بـ ستوى التشغيلي



وعلى ضوء التجربة في التعامل مع تطبيقات قانون المياه برزت ضرورة العمل على تعديل قانون المياه بما يساهم في حل والتقليل من حالة الإرباك في تطبيق اليات تنفيذ القانون، وتحديد مرجعيات سلطة المياه نفسها، وحيث ان القانون المعدل لا زال في مرحلة التدقيق من قبل اللجان القانونية في المجلس التشريعي و الذي يعاني من حالة الشلل الذي تعانيها المؤسسة التشريعية نفسها نتيجة للظروف السياسية السائدة والذي يجعل من العملية اكثر تعقيدا.

ومن ناحية اخرى عجز قانون المياه 2002/3 عن توضيح العلاقة بين سلطة المياه باعتبارها المنظم لقطاع المياه والصرف الصحي وبين الجهات الاخرى والتي لها علاقة إما بشكل مباشر او غير مباشر في إدارة القطاع.

ففي الوقت الذي اوضحت المادة السابعة من قانون المياه دورها ومسؤولياتها وإطار عملها وصلاحياتها لضمان تنظيم القطاع ومسؤولياتها عن إدارة مصادر المياه من الاستنزاف والتلوث، إلا ان قوانين بعض الوزارات والهيئات ذات العلاقة قد اكدت ايضا على الدور الرئيسي لهذه الوزارة او تلك في نفس الصلاحيات والمهام. حيث ان سلطة المياه تحتاج إلى بعض الانظمة المفسرة لقانون المياه كضرورة موضوعية لتوضيح العلاقة ما بين سلطة المياه وغيرها، إلا انه وبسبب الشلل الحاصل في اليات انعقاد مجلس المياه الوطني، وعدم الوضوح في مرجعياته لغاية الان ادى إلى تعطل ذلك.

اما مجلس المياه الوطني فهو يشكل مرجعية القطاع ويقر السياسات والخطط والموازنات ، كما يقر اللوائح والانظمة الداخلية ويصادق على تعيين مجالس إدارة المرافق المائية. ويكون تشكيله برئاسة رئيس السلطة الفلسطينية وعضوية كل من وزير الزراعة، وزير المالية، وزير الحكم المحلي، وزير الصحة، وزير التخطيط، رئيس سلطة المياه امينا للسر، امين العاصمة (القدس) ممثل عن رئيس اتحاد السلطات المحلية، ممثل عن الجامعات الفلسطينية، ممثل عن الجمعيات واتحادات المياه، ممثل عن المرافق الاقليمية. ويختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس.

فبينما قامت سلطة المياه بإعداد عناصر السياسة المائية التي ما زالت بحاجة إقرارها والمصادقة من مجلس المياه يجب الإقرار بان سلطة المياه وطوال الفترات السابقة لم تتمكن من إعداد الاستراتيجية المائية الوطنية

كل ذلك ادى إلى جعل سلطة المياه عاجزة عن اخذ دورها كمنظم للقطاع على اساس استراتيجية واضحة، هذا من جهة ومن جهة اخرى ادى تدفق المساعدات إلى القطاع في الوقت الذي كانت

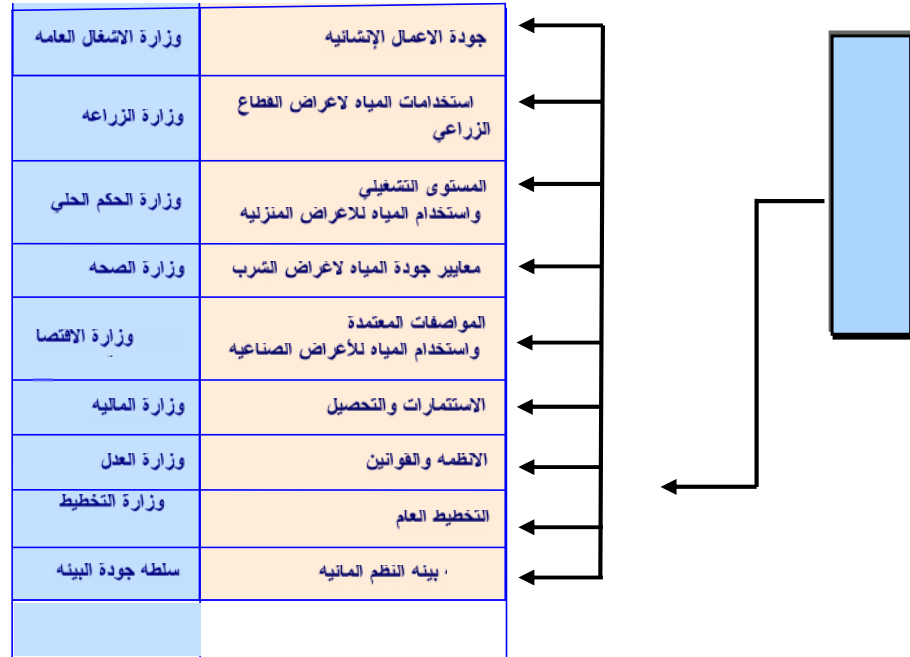
تعاني فيه السلطة الوطنية بشكل عام من عدم وجود مؤسسات متخصصة لإدارة مشاريع المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى أن تقوم سلطة المياه بتحمل تلك المسؤوليات بحيث لم يعد واضحاً لها وكما لغيرها من المؤسسات طبيعة دورها، وبالتالي عدم القدرة على التمييز بين دورها كمنظم ومخطط للقطاع وبين دورها كجهة تقوم بتنفيذ ومتابعة المشاريع ذات العلاقة. وسيؤخذ هذا الأمر في الاعتبار في مشروع القانون المعدل الذي بصدد المصادقة والإقرار، بالإضافة إلى إعادة هيكله القطاع بشكل عام وهو البرنامج الشامل الذي تسعى سلطة المياه لتنفيذه وخاصة بعد أن تم إقراره من مجلس الوزراء.

أما على صعيد المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، فهي تتدرج من المستويات السياسي، التنظيمي، التشغيلي، ومتلقي الخدمات. إلى الجهات الأخرى المساهمة في عملية تطوير وإدارة القطاع، كالجهات المانحة والمنظمات الأهلية و القطاع الخاص. وصولاً إلى الجهات المستفيدة والمنفعة من تقديم الخدمة، وعليه يكمن القول إن مظاهر التخبط والارتباك والضعف المؤسسي في الأداء وفقدان الرؤية التنموية وفقاً للمنظور النضيري، المتوسط والطويل المدى تبقى السمة السائدة للقطاع.

وعلى مستوى الوزارات والهيئات، بالتداخل الحاصل في تحديد الصلاحيات والمهام الواردة في مواد معظم القوانين للوزارات والهيئات ذات العلاقة وخاصة وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، وهو ما أدى إلى الارتباك والتخبط في اليات توزيع الأدوار وتنسيق الجهود، كل ذلك جعل من عملية تنظيم القطاع مهمة معقدة للغاية، زاد عليها غياب الاستراتيجية الواضحة لإعادة هيكلة القطاع ضمن رؤية وطنية شاملة، فعلى سبيل المثال أدى عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي إلى وجود رؤية مختلفة بين وزارة الزراعة والحكم المحلي والصحة وسلطة جودة البيئة معسلطة المياه الفلسطينية،

إذ إن تقديم خدمات المياه والمياه العادمة هي عملية مترابطة ومتكاملة يجب أن تبنى على أسس استدامة المصادر وضمان تحقيق مبدأ إعادة تكاليف التشغيل والصيانة وعدالة تقديم الخدمات وهذه مسؤولية جماعية ذات أبعاد تنموية يجب المحافظة عليها وحمايتها وتطويرها وفق مفهوم يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والتنموية والبيئية والسياسية.

ويوضح الشكل التالي المؤسسات الفاعلة والمشاركة في ادارة وتطوير القطاع إذ من جهة كونها  
 . او مستفيدة منه وعلاقة سلطة المياه معها



وقد ارتأت سلطة المياه انه ولضمان تحقيق هدف ضمان وعدالة توزيع خدمات المياه والمياه العادمة، لا بد من ان يعاد النظر بنظام الخدمة القائم سنتدا على اساس إيجاد مؤسسات إذ تعمل على قاعدة تحمل المسؤوليات الكاملة.

ولتحقيق هذا الغرض وبهدف الارتقاء بمستوى الخدمات في مجال المياه والمياه العادمة اصبح من الضروري اعادة النظر في هيكله القطاع واعداد القوانين والتشريعات المرافقة التي تنهي حالة التداخل والتضارب في الصلاحيات وتنسيق الجهود للوصول لادارة ناجعة للمياه والمياه العادمة تضمن استدامة المصادر وتساهم بفعالية في العملية التنموية للشعب الفلسطيني.

ما سبق جعل من مهمة مواجهة إدارة الطلب على مياه الشرب وتقليل الفجوة الكبيرة بين الطلب والعرض للاغراض المنزلية مهمة شبه مستحيلة تسعى لتحقيقها سلطة المياه. ومن ناحية اخرى ادت سياسة الإغلاق التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي إلى فقدان العديد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لوظائفهم وتحولهم من سوق العمالة في داخل اسرائيل إلى التوجه نحو الزراعة، وهو ما ادى إلى لجوء العديد من المزارعين إلى حفر الابار غير الشرعية بشكل عشوائي، ادى في معظم الاحيان إلى جفاف بعض اهم الينابيع ، الفارعة. ومن جهة اخرى انتشرت ظاهرة التعدي على الخطوط الرئيسية المزودة للمياه لاغراض الشرب، واستخدام تلك المياه للاغراض الزراعية، كما هو الحال في بعض مناطق محافظات الجنوب.

تلك الممارسات وضعت سلطة المياه بين فكي كمانشة، فمن جهة كان عليها فرض إجراءات تعمل على ضبط الممارسات غير الشرعية التي تؤدي إلى استنزاف الاحواض او/و وضع الضوابط وفرض العقوبات على مستخدمي مياه الشرب للاغراض الزراعية، وبنفس الوقت احترام رؤية وزارة الزراعة في تحقيق مفهوم الامن الغذائي.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى ان سلطة المياه كانت قد بدأت بة لضبط وتنظيم عملية الحفر العشوائي، وخاصة في منطقة الفارعة ومحافظة جنين، واتخاذ إجراءات عقابية بالتنسيق مع محافظ الخليل وبمشاركة القوى الامنية ضد المعتدين على شبكات تزويد المياه في محافظتي الخليل وبيت لحم، وعلى الرغم من انخفاض حدة المشكلة إلا انه لم يرق لمستوى الحد الكامل لها.

وعلى صعيد الادوات الرقابية فقد ادى التداخل في القوانين والتشريعات بين سلطة وبين القانونين المنظمين للعلاقة في المؤسسات الاخرى وخاصة سلطة جودة البيئة ووزارة الصحة الفلسطينية إلى تداخل المهام والصلاحيات بين الوزارات نفسها وهو ما اضعف الادوار . مما يتطلب إرساء اسس التعاون ،وايجاد الاليات التنسيقية بين الوزارات، وتفعيل مجلس المياه الوطني، باعتباره المرجعية الوطنية للقطاع، إضافة إلى ضرورة وجود خطة وطنية ذات بعد استراتيجي



وعلى مستوى مقدمي الخدمة، والتي تتوزع ما بين دائرة مياه الضفة الغربية كمزود رئيسي للمياه المشتراة من شركة ميكوروت الاسرائيلية لصالح بعض التجمعات والبلديات، إلى البلديات التي تشرف على بعض الابار، مرورا بالمصالح القائمة كمصلحة مياه محافظة القدس، سلطة مياه ومجاري بيت لحم، ومصلحة مياه الساحل في غزة، فيمكن القول ان معظم تلك المؤسسات تعاني من ضعف مؤسسي واضح يشمل المستويات الإدارية والفنية والمالية والاستثمارية في غياب رؤية واضحة لتطبيق مبداء إعادة التكاليف، وقد ادى ذلك إلى ارتفاع نسبة المديونية 800 مليون شيكل. وعلى الرغم من قيام سلطة المياه بالتنسيق مع دائرة مياه الضفة الغربية ووزارة المالية بتطبيق بعض الإجراءات التي تلزم مقدمي خدمة المياه بجدولة ديونهم، إلا ان بعض المؤسسات لا زالت الاستجابة لتلك الإجراءات، بما فيها بعض البلديات الرئيسية في الضفة الغربية، والتي حجم الدين المتراكم عليها الى ارقام عالية جدا.

وعلى مستوى الجهات الاخرى المشاركة في عملية تطوير القطاع والتي تلعب دورا رئيسيا فيه، كالجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، فقد ادت سياسة تدفق المساعدات الدولية وخاصة بعد توقيع اتفاقية اوسلو إلى بروز ظاهرة اقتناص الفرص، والتسابق غير المنظم فيما بين المنظمات الاهلية او حتى الحكومية لضمان الاستفادة من تلك الاموال وتوجيهها إلى سد الاحتياجات في غياب خطة استثمارية واضحة لتطوير وإعادة تاهيل القطاع، ادى ذلك إلى خلق حالة من التخبط والإرتباك في توجيه الاستثمارات وفقا لاولويات الوطنية، وادى غياب الخطة الاستثمارية الوطنية إلى إفساح المجال للجهات المانحة بتوجيه المساعدات وفقا للاجندات الخاصة للدول المانحة نفسها. وتجدر الإشارة هنا إلى ان احد العوامل الهامة التي ساعدت في بروز حالة التخبط كانت ولا زالت تتمثل في المعوقات والصعوبات التي تفرضها سياسة الاحتلال الاسرائيلي على الجانب الفلسطيني في الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ المشاريع، وهو ما ادى إلى عزوف الجهات المانحة عن تمويل بعض المشاريع الحيوية وخاصة في المناطق الاكثر تهميشا والمصنفين وفقا لاتفاقية كمناطق "ج".

ويمكن تلخيص اهم الانجازات التي تم تحقيقها من خلال خطة الإصلاح والتنمية باعتبارها مرجعية لتوجيه الاستثمارات :

1. تنفيذ بعض المشاريع التنموية الواردة في الخطة وبقيمة إجمالية تصل إلى 100 مليون دولار إما بشكل مباشر مع الجهات المانحة او من خلال دورها التنسيقي في العمل مع الجهات والمنظمات الاهلية العاملة في قطاع المياه.

2. تجنيد دعم بحوالي 500 مليون دولار ستخصص لتنفيذ مشاريع بنية تحتية استناد الى خطة الاصلاح نفسها.

3. نامين 100% من المبالغ الخاصة ببناء القدرات للقطاع من خلال الوكالة النمساوية للتنمية وقد باشرت فعلا بتنفيذ البرامج الخاصة بذلك.

وباختصار يمكن القول ان سلطة المياه قامت بتنفيذ ما نسبته 8% من مجموعة المشاريع الواردة في خطة الاصلاح وتوفير الدعم لما نسبته 30% وبقيت حوالي 62% من المشاريع دون تمويل.

تجدر الإشارة إلى ان جزء كبير من هذه البرامج لا زال إما بصدد المباشرة في التنفيذ او كونه تحت التنفيذ.

وحول دور القطاع الخاص في المساهمة في تطوير وإدارة القطاع يمكن القول ان هذا الدور لا زال محدودا جدا ولا يتعدى مستوى الدور الذي تقوم به بعض الشركات الفلسطينية في تنفيذ بعض المشاريع الممولة من الجهات المانحة او بعض المشاريع التي تشرف عليها منظمات المجتمع المدني او الدور الذي يقوم به بعض اصحاب الصهاريج لتوزيع المياه في المناطق غير المخدومة او تلك التي تعاني من ضعف شديد في كميات التزود.

وفي هذا السياق يمكن وضع الملاحظات التالية:

1. لا زال دور القطاع الخاص مقتصر على بعض الشركات الفلسطينية التي تقوم بتقديم خدمات فنية لتنفيذ بعض المشاريع الممولة من جهات مختلفة.

2. عدم وجود استثمارات فلسطينية في القطاع لعدة اسباب اهمها عدم وجود رؤية واضحة لمشاركة القطاع الخاص في العملية بالإضافة إلى عدم وضوح في الاليات التي تضمن تحقيق مبدأ الاستثمار في القطاع بما يحققه مبدأ تقديم الخدمة وتحقيق الفائدة للقطاع الخاص.

3. حجم الاستثمارات المطلوبة في القطاع تفوق قدرة القطاع الخاص المالية للمساهمة في العملية.

4. يعتبر قطاع المياه والصرف الصحي من القطاعات العالية المغامرة وخاصة في عدم وجود خطة استثمارية تشجع القطاع الخاص للدخول والمساهمة المباشرة في ظل تطوير وإدارة القطاع.

5. لا زال التخوف من مبدأ المساس بمفهوم التوازن ما بين البعد الاجتماعي والإنساني لخدمة قطاع المياه وضمان تحقيق مبدأ الفائدة للقطاع الخاص احد المعوقات الاساسية في اتخاذ السلطة الفلسطينية قرارها بمشاركة الاخير في العملية.

وعلى الرغم من ذلك تولي سلطة المياه اهمية للبحث في الاليات القانونية والفنية والإدارية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع المياه مع مراعاة عدم خصخصة هذا القطاع مستفيدة من التجارب العالمية والإقليمية في هذا الاتجاه.

القدس:

بعد ان احتلت اسرائيل مدينة القدس العربية في العام 1967 اتخذت قرارا احاديا بضم المدينة وإعلانها عاصمة موحدة ، بذلك اتفاقية جنيف الرابعة وكل الاتفاقيات الدولية الاخرى. ومنذ ذلك الوقت عملت اسرائيل و من خلال سلسلة من السياسات والإجراءات والقوانين الهادفة لتهويد المدينة وتغيير طابعها الجغرافي والديموغرافي والعمراني وتغيير هويتها الفلسطينية العربية. ومنحت المقدسيين حقوق مواطنة جزئية لا تشمل الحق في التصويت او الترشح لانتخابات البرلمانية والحكومي ( سلوادي، 2009 ). فعلى سبيل المثال اصدرت بلدية القدس الإسرائيلية ما بين 2001- 2005 ما مجموعه 133,292,419 شاقلا غرامات على المجتمع المقدسي. (مارغلت، 2006.ص26). ووجد 2006 ان القانون والقضاء الإسرائيلي هما اداتان لتحقيق اهداف اساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس. وتجاهل القانون الدولي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مدينة القدس ( 2006).

يس هذا فقط بل ان الإحصائيات تظهر ان المجتمع المقدسي يدفع ما يزيد على 33% من موازنة بلدية الاحتلال الإسرائيلية القدس بينما تقدم له البلدية خدمات بنسبة 8% وهذا يعني التمييز الصارخ في توزيع الموازنات وحرمان المجتمع المقدسي من توظيف امواله في توفير حياة تتناسب مع ما يقدمه فعلى مستوى عدد المباني الفلسطينية المقدسية غير المرتبطة بشبكة مجاري تقارب 2620 في حين ان عدد مباني الاسرائيليين لا تزيد عن 70 وهذا يعكس التمييز العنصري الذي تمارسه بلدية القدس الإسرائيلية ضد الفلسطينيين المقدسبن.

حرمان المقدسيين من حقوقهم الإنسانية الاساسية من اجل التضييق عليهم ووضعهم في ظروف معيشية قاسية وصعبة. فمذ احتلال القدس عام 1967 دت إسرائيل إهمال المشاريع التطويرية لقطاع المياه والصرف الصحي في محافظة القدس وذلك بالرغم من ان المواطن المقدسي يقوم بدفع الضرائب للحكومة الإسرائيلية بان عائدات هذه الضرائب تصرف في غالبيتها

لخدمة مصالح الاحتلال. وبالرغم من ان معظم التجمعات الفلسطينية في محافظة القدس تتوافر فيها شبكات توزيع المياه غير ان هذه الشبكات تعاني من عدة مشاكل فنية فهي قديمة وتحتاج الى إعادة تاهيل، حيث بلغت نسبة الفاقد 30 % (سلطة المياه الفلسطينية، 2007). ويجدر الإشارة هنا انه مازال هناك حوالي 1400 نسمة غير مخدومين بشبكات مياه. وتقوم مصلحة مياه محافظة القدس بتزويد مناطق مختلفة مثل بيت حنينا وشعفاط في القدس و هذه دائم من انقطاع المياه المتكرر ويندرج ذلك ضمن سياسة التمييز العنصري التي يتبعها الاحتلال بهدف الضغط على مصلحة المياه وسحب امتيازها من منطقة القدس. وتقوم "شركة مياه جيحون" من خلال مجموعة من القوانين والقرارات الإدارية بمحاولات سحب الامتياز من مصلحة مياه محافظة القدس بهدف اسرلة ما تبقى من المؤسسات الخدمائية الفلسطينية في شرقي مدينة القدس، فقد اضحت المياه نادرة جراء السياسات التي تتبع بحق المواطن المقدسي، والمتمثلة بقطع المياه لاسباب متواصلة دون اي إنذار مسبق للاهالي، وعند فتح خط المياه يكون ضغط التوزيع منخفض، الامر الذي لا يسمح لكل البيوت بالحصول على مياه الشرب خاصة تلك البيوت التي تتواجد في المناطق المرتفعة. حيث ان تغيير خط مياه في شارع طه حسين يستغرق عدة شهور، وذلك بعد فرض سلطات الاحتلال شروطا مختلفة وعراقيل جمّة عند التنفيذ، منها إلزام المصلحة بتعبيد شارع طه حسين كاملا، وليس على طول خط الحفر، مع ان مسؤولية التعبيد في القدس تقع على عاتق بلدية الاحتلال في القدس. بالاضافة إلى ملاحظة ان عدة منازل تشترك في عداد مياه واحد بسبب رفض سلطات الاحتلال تزويد هذه المنازل بالمياه بحجة عدم ترخيص المنازل الامر الذي يجعل المواطن المقدسي يدفع اثمان المياه بالحد الاعلى من الاسعار ويحرم بهذه الطريقة من الاستفادة من المياه بسعر الحد الأدنى.

اما في مجال الصرف الصحي فمازالت معظم التجمعات الفلسطينية في محافظة القدس تعاني ، عدم توافر بنية تحتية سليمة ا ف ال ، فوفق نتائج مسح التجمعات الذي ا م به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2005، بلغ عدد ال ت ال بشبكة ال ف ال 9 تجمعات فقط (خارج حدود بلدية القدس). غير ان هذه الشبكات لا تخدم او لا تغطي جميع السكان، حيث تصل نسبة ال ن ال بشبكة الصرف ال هذه التجمعات ال 52 % فقط، اما باقي ال ن وسكان ال ت الاخرى ال ون ال و. د شبكة صرف صحي ويتم التخلص ال المياه العادمة الناتجة طريق الحفر الامتصاصية او بواسطة القنوات

المفتوحة ، ويتم تفريغ هذه الحفر بواسطة صهاريج ومن تم تفريغها في الاودية المجاورة بدون اي معالجة وبدون الاخذ بعين الاعتبار الاضرار الصحية والبيئية الناجمة عن ذلك. واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد في محافظة القدس، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا من التجمعات الفلسطينية بما يقارب 28 الف متر مكعب والتي تعادل 10.4 مليون متر مكعب سنويا. اما على مستوى الفرد في المحافظة، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بما يقارب 78 لتر في اليوم.

ف إليها المياه العادمة الناتجة عن 230 الف مستوطن إسرائيلي يسكنون المستوطنات الإسرائيلية المقامة على اراضي محافظة القدس والتي تقدر بحوالي 20 مليون متر مكعب سنويا.

وليس الحل افضل في القدس الشرقية فمن المعروف ان البنية التحتية لقطاع الصرف الصحي تعاني من إهمال متراكم، فاعتماد سياسة التمييز العنصري والإهمال المستمر والتقصير من قبل بلدية القدس في واجباتها اتجاه سكان شرقي القدس في مجال تطوير البنية التحتية للصرف الصحي ادى إلى إهمال الاحياء العربية وبقائها دون تطوير. فمازالت هناك تجمعات غير متصلة بشبكة الصرف الصحي وتستخدم الحفر الامتصاصية او القنوات المفتوحة للتخلص من المياه العادمة، اما شبكة الصرف الصحي في التجمعات المخدومة فهي قديمة وتحتاج إلى إعادة تاهيل وصيانة. اما فيما يتعلق بمعالجة المياه العادمة الناتجة من محافظة القدس فانه لا توجد محطة لمعالجة المياه العادمة في منطقة شرق القدس، اما في غربها فانه يوجد محطة في المنطقة الإسرائيلية تقوم بمعالجة المياه العادمة الناتجة عن منطقة غرب القدس (60% من بلدية الاحتلال). وبهذا نرى الواقع الذي يعيشه المواطن الفلسطيني في الاحياء العربية من عدم وجود وفي المقابل تتمتع الاحياء اليهودية في القدس الغربية ببنية تحتية جيدة إذ تتصل كافة الوحدات السكنية بشبكة للصرف الصحي. حيث يوجد هنالك 1 كم من خطوط الصرف الصحي 743 شخص في القدس الغربية 2,809 شخص في القدس الشرقية و تهمل البلدية عملية تنقية مياه الصرف الصحي في الاحياء العربية. ( مرجليت,2003). وتأتي هذه الضغوط المدروسة من الاهمال المتعمد ضمن الحلقات المترابطة لسياسة تطهير القدس وبشكل هادئ من اصحابها الاصليين واسرلتها والمتمثلة بسحب الهويات من المقدسيين، عدم ترخيص المباني، مصادرة الاراضي، إثبات مكان الاقامة للمحافظة على الهوية الزرقاء، وفرض الضرائب والمخالفات الباهظة على المقدسيين.

## الاتفاقيات والمعاهدات:

- اتفاقية إعلان المبادئ 13/ ايلول/ 1993:  
يشكل إعلان المبادئ اول اتفاقية ثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبموجب هذه الاتفاقية سوف يجري البحث في قضايا المياه في سياق محاولات اللجنة الفلسطينية الإسرائيلية الدائمة للتعاون الاقتصادي.
- اتفاقية غزة - اريحا اولا 19/ايار/1994:  
وهي الاتفاقية المؤقتة حول الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية في اريحا وغزة، وتتناول المادة 2 من الفقرة 31 من هذه الاتفاقية قضايا المياه في منطقتي غزة واريحا، وبموجب ذلك تمنح السلطة الفلسطينية صلاحيات السيطرة على مصادر المياه والبنية التحتية وبناء وتشغيل انظمة المياه في هاتين المنطقتين، كما يمكن للسلطة الفلسطينية بموجب ذلك القيام بحفر ابار جديدة شريطة ان لا يلحق ذلك ضررا بمصادر المياه.
- الاتفاقية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 28/ايلول/1995:

تتضمن هذه الاتفاقية ثلاثة امور رئيسية:

- إقرار إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية، على ان يتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها في إطار مفاوضات الوضع الدائم حول المياه.
- التزام الجانب الإسرائيلي بالتعاون مع الجانب الفلسطيني لتطوير كميات مياه إضافية خاصة بالفلسطينيين، قدرت بمعدل 70 80 مليون متر مكعب خلال الفترة الانتقالية، وهي خمسة سنوات (ايلول 1995 - ايلول 1999) من هذه الكميات 28.6 وصفت بانها عاجلة جدا.
- التعاون بين الجانبين في إطار لجنة مياه مشتركة دائمة، لتطبيق الاتفاقية المرحلية

## الاستنتاجات الاولى

استنادا الى توجهات الحكومة الحالية والتي جاءت نتيجة التجربة المتراكمة والدروس المستفادة على طوال الفترة الممتدة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الان بما فيها رسالة الحكومة الحالية والتي تستند على ضرورة التخطيط السليم وفق رؤية منهجية تؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بمعزل عن المعوقات السياسية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على معظم

عناصر ومقومات التنمية بما فيها المصادر المائية. اضافة الى تحكم الاحتلال بشكل مباشر وسائل وادوات ومستلزمات تحقق تلك التنمية عبر سيطرتها واشرافها المباشر على الحدود والمعابر. وبمعزل ايضا عن تعقيدات الوضع الداخلي الفلسطيني الذي ادى الى وجود شرخ فلسطيني على المستويين الافقي والعمودي.

شكلت خطة التنمية والإصلاح 2008 2010 انطلاقة جديدة اعتمدت على منهجية التخطيط التنموي قصير المدى وعلى الرغم من النقلة النوعية التي احدثتها في اليات التخطيط حيث تم اعدادها على اسس الموازنات وفق معايير المشاريع التطويرية على عكس سابقتها التي كانت تعد اسس الزيادة التراكمية الا انها كانت تقتصر على الرؤية والتخطيط التنموي الحكومي بمعزل عن القطاعات والقوى الاخرى المشاركة في العملية التنموية

وبناء على تقييم التجربة السابقة ومستفيدة من دروسها باشرت الحكومة الحالية بإعداد الخطة القطاعية اخذه بعين الاعتبار القوى والقطاعات الاخرى المشاركة في العملية والتي بشكل او باخر تساهم مباشرة او تتقاطع مع المؤسسات الاخرى في إعداد خططها وشكل هذا التوجه مرجعية اساسية تستند إليها سلطة المياه في إعداد خطتها الاستراتيجية، وخطتها القطاعية والتي سوف تخضع لعملية تقييم وتحليل من وزارة التخطيط والاعتماد عليها كمرجعية لإعداد الخطة القطاعية الوطنية الشاملة.

وعليه فان سلطة المياه تتطلع لتحقيق رؤيتها المتضمنة ضمان توفير المياه الامنة كما ونوعا من خلال العمل على تنمية المصادر المائية بشكل مستدام وتوفير خدمة الصرف الصحي وفقا لاسس بيئة واقتصادية متينة من خلال الإدارة الناجعة اخذين بعين الاعتبار معايير الإدارة المتكاملة وفق رؤية شاملة تراعي :

1. العمل على تطوير مصادر مائية إضافية وفق الاولويات الأكثر اهمية دون استثناء حاجات القطاعات الاخرى وتكون فيه تلبية الاحتياجات لغايات الشرب والإغراض المنزلية على راس هذه الاولويات عبر عدة وسائل منها حفر ابار إنتاجية جديدة وخاصة في المناطق الأكثر احتياجا والتي يزداد فيها معدل الطلب على المياه لغايات الشرب بالمقارنة مع المتوفر منها.
2. توفير البنية التحتية الملائمة لاستيعاب الكميات الجديدة والتي من المؤمل ان تدخل في نظام التزويد اذ انه ليس من المجدي ان تقوم سلطة المياه بتطوير مصادر مياه جديدة دون ان تعمل وبنفس الوقت على توفير البنية التحتية الملائمة عبر بناء انظمة التزويد من خطوط مياه

رئيسية وشبكات مياه جديدة، خزانات، محطات ضخ تاخذ فيها المناطق الغير محدومة اصلا الاولوية القصوى، وبنفس السياق تسعى سلطة المياه لتاهيل انظمة التزويد الحالية والتي تصل نسبة الفاقد فيها الى %53.

3. إعادة هيكليّة المستوى التشغيلي لقطاع المياه وبما يضمن تحقيق مبدأ الاستدامة والتوزيع العادل لكميات المياه المتاحة وفق رؤية تنموية حقيقية تاخذ في الاعتبار المسؤوليات على المستوى الوطني باعتبار مسؤولية تزويد المياه مسؤولية جماعية وليست مقتصرة على الجهة الحكومية والجهات المانحة وهذا يأتي من خلال خلق مؤسسات تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الكاملة دونما اعتماد على الدعم المالي الذي تقدمه الدول المانحة والحكومة، بمعنى انه يجب الاستفادة من الإمكانيات المادية التي توفرها الدول المانحة في الوقت الراهن والبناء عليها لضمان تحقيق هدف الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لضمان الاستمرارية ولتطوير القطاع وفق الرؤية الوطنية الشاملة وللوصول إلى ذلك تسعى سلطة المياه لإنشاء مصلحة مياه وطنية تكون مسؤولة عن تطوير مصادر إضافية لتزويد المصالح الإقليمية الاربع التي تخطط السلطة لانشائها (جنوب، شرق، شمال، ومصلحة لقطاع غزة) على ان يؤسس لذلك من خلال إنشاء مصالح مياه على مستوى المحافظة الواحدة. واما فيما يتعلق بقطاع غزة فقد قامت سلطة المياه وزارة الحكم المحلي بإنشاء مصلحة مياه الساحل لتعمل على إدارة عملية التزويد لاغراض الشرب والاستخدامات المنزلية على كامل قطاع غزة، وهي تقوم الان بهذا الدور بشكل ما على الرغم من ضرورة اجراء بعض التغييرات في تركيبها وتقييم ادائها وتحديد طبيعة العلاقة معها ومع وزارة الحكم المحلي.

4. إعادة هيكلة سلطة المياه نفسها وبما يتلائم مع دورها ومسؤولياتها كمنظم لقطاع المياه وهذا يتطلب مراجعة طبيعة العلاقة بين دورها التنظيمي ومسؤولياتها في تطوير القطاع وكيفية المزج بين الدور والمسؤولية مع التركيز على دورها الاساسي كمنظم للقطاع وهذا يعني توضيح علاقتها مع وحدة إدارة المشاريع ودائرة مياه الضفة الغربية (المصلحة الوطنية) ومصالح المياه المناطقية.

5. إعادة النظر بمجموعة الانظمة والقوانين والتشريعات المائية باتجاه تطويرها وتحديثها و هذا قانون المياه الفلسطيني 2002/3، بالإضافة الى إعداد الانظمة الخاصة به.



ومن جانب آخر يتطلب الامر إعادة النظر بمجموعة الانظمة والتشريعات للمؤسسات والمصالح القائمة التي تقوم على تزويد المياه للمستفيدين " كمصلحة مياه رام الله وسلطة مجاري بيت لحم، البلديات، المجالس المشتركة".

6. إعادة النظر بالليات العقيمة التي افرزتها اتفاقية اوسلو وخاصة البند 40 منها المتعلق بالمياه والمياه العادمة حيث اثبتت التجربة السابقة ان الالية المتبعة وتعامل الجانب الإسرائيلي مع الجانب الفلسطيني لا يخدم بالمطلق هدف اقامة الدولة الوطنية ولا يؤدي إلى خلق بنية تحتية تؤسس لإقامة هذه الدولة، ولعل تقرير البنك الدولي وتقرير منظمة امنستي الدولية قد اكدا

ان الليات المتبعة تؤكد على مدى تحكم الجانب الإسرائيلي بعملية التنمية الفلسطينية بشكل يمنع تحقيقها بل على العكس يخدم المخططات الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال تدخل "الإدارة المدنية الاسرائيلية" والتي تضم اكثر من اثنا عشر دائرة كلا منها يستند إلى استراتيجية واضحة في التعامل مع المناطق الفلسطينية على اساس تبعيتها المطلقة لإسرائيل وباعتبارها جزءا من الاراضي الإسرائيلية وليست ارضا سنشكل الاساس الجغرافي للدولة الفلسطينية القادمة.

وقد انعكس ذلك على مجموعة المشاريع التي قامت سلطة المياه بمناقشتها وطرحها على الجانب الإسرائيلي منذ العام 1995. حيث اقتصرت المشاريع على مشاريع ذات بعد خدماتي بسيط دون اي اثر تنموي بعيد المدى. هذا عدا عن الصعوبات الجمة والتعقيدات التي تصل إلى حد استحالة تنفيذ المشاريع في بعض المناطق المصنفة (ج) بغض النظر عن حجمها ومدى تأثيرها .

كل ذلك وضع سلطة المياه امام مسؤولياتها الوطنية باتجاه العمل وعلى كل المستويات وبكل الامكانيات على تغيير المعادلة مؤكدة سعيها لضمان تحقيق رؤية الحكومة الفلسطينية كوحدة واحدة وبمعزل عن التصنيفات الجغرافية التي افرزتها اتفاقية اوسلو.

وسوف ينعكس ذلك في خطتها الاستثمارية للاعوام المقبلة والتي ستستند إلى مجموعة من المعايير اهمها:

- البدء بإعداد المشاريع ذات البعد التنموي والتي تؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الخدمة على نطاق مناطقي وليس الاقتصار على المشاريع التي تعمل على سد الاحتياجات للتجمعات الصغيرة مع التركيز على المناطق المهمشة وغير المخدومة والتي تقع معظمها في مناطق (ج).
- ربط ذلك بإنشاء مؤسسات لإدارة خدمة التزود وضمان استمرارها وفق الية العمل اللامركزي المستند على اساس ضمان استرجاع التكاليف مع هامش مستقبلي للتطوير.

- رفع قدرات المجتمع المحلي واشراكه في عملية الإشراف والإدارة على أنظمة الخدمة في مستوى التخطيط والمشاركة في اتخاذ القرار.
  - إعداد الخطط الريادية على مستوى المحافظات بما يشمل خدمات الصرف الصحي وإعادة الاستخدام.
7. تعزيز التعاون العربي الإقليمي والدولي.
- لقد ادى الدعم الدولي المباشر وخاصة الاوروبي والامريكي إلى عزوف سلطة المياه عن التوجه إلى الدول العربية والتركيز على مستوى المساعدات الدولية الخارجية. ولعلنا لا نجافي الحقيقة لو قلنا ان ذلك اضعف روح المبادرة لدى سلطة المياه وابقاها اسيرة الشروط المباشرة وغير المباشرة للدول المانحة. ومن هنا فقد اعدت سلطة المياه خططها المستقبلية مستفيدة من الدروس السابقة التي تستند إلى استعادة المبادرة والتركيز على الدول العربية مع عدم إغفال أهمية الدول المانحة الأخرى ودورها المادي والسياسي.
8. تشكيل مجتمع دولي داعم لقضية الحقوق المائية الفلسطينية باعتبارها عنصرا سياديا وتنمويا وإنسانيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا مع التركيز على الحقوق المائية غير القابلة للمساومة والمتمثلة في مياه نهر الاردن بالإضافة إلى الحقوق في المياه الجوفية.
9. التركيز على المشاريع المائية ذات البعد الاستراتيجي كمشروع تحلية المياه لقطاع غزة ومشروع تحلية مياه الفشخة.
10. التركيز على خدمات الصرف الصحي، وفق رؤية تضمن توفير خدمة الصرف الصحي كافة التجمعات الفلسطينية مع العلم ان معظم المدن الفلسطينية مشمولة بتلك الخدمة وان كانت إلى تاهيل.
- ولكن الأهم من ذلك هو التركيز على أهمية مياه الصرف الصحي باعتبارها مصدرا إضافيا للمياه بعد معالجتها.
- ومن المفيد الإشارة هنا إلى ان سلطة المياه الفلسطينية قد باشرت فعلا بإعداد استراتيجيا واضحة لإدارة مياه الصرف الصحي وفق رؤية تؤكد على أهمية هذه المياه بعد معالجتها وخاصة لاغراض الزراعة.

ستأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار ان مياه الصرف الصحي التي تنشا في داخل المناطق الفلسطينية العابرة للحدود باتجاه الجانب الإسرائيلي بحاجة الى إعطاء الأهمية لمعالجتها والاستفادة منها في داخل المناطق الفلسطينية .

11. دعم وتوسيع المشاركة في عملية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي.  
12. الاستفادة من مجموعة الدراسات المعدة والاستفادة من الخبرات الدولية مع التركيز على دور سلطة المياه.

13. تطوير مراكز التدريب وتنسيق العلاقة معها وإنشاء مراكز على مستوى المحافظات وبما يؤدي إلى تطوير عمل المصالح الإقليمية المستقبلية.

إن التعقيدات الواضحة الملازمة للمياه والمياه العادمة والمتمثلة في ارتباطها بمفاوضات الوضع النهائي حد من قدرة سلطة المياه في تطوير هذا القطاع. رغم ذلك تعمل سلطة المياه على تنفيذ مشاريع وتعد الدراسات اللازمة لمشاريع على المدى المتوسط والبعيد لتطوير هذا القطاع في إطار رؤية شاملة للإدارة المتكاملة لقطاع المياه والمياه العادمة، وهذه الرؤية مبنية على أساس إعادة هيكلة القطاع لتحقيق هدفي خدمة المواطن والكفاءة العالية في تنظيم شؤون القطاع.

في مجال الصرف الصحي فإن تنفيذ المشاريع ذات العلاقة يأتي في إطار إنشاء محطات مركزية. اخذين بعين الاعتبار انشاء محطات لامركزية في المناطق الـ بحيث تتم معالجة المياه العادمة الفلسطينية والاستفادة منها فلسطينياً.

وعلى ان تعطى الأولوية في انشاء المحطات بناء على اسس تراعي حماية المصادر المائية، إمكانية الاستفادة من المياه المعالجة، تقليل اضرار الامراض الناجمة عن عدم المعالجة، وحماية البيئة الفلسطينية.

في مرحلة هذه الاستراتيجية تتحمل السلطة الفلسطينية النفقات الراسمالية في حين يتحمل المواطن نفقات التشغيل والصيانة. حيث تلتزم المرافق الإقليمية بإدارة الشبكات ومحطات المعالجة في حين تقدم سلطة المياه كمثل للسلطة الوطنية الفلسطينية الدعم الفني واللوجستي لهذه المرافق.

#### **التحليل الرباعي الاستراتيجي**

قامت اللجان الفنية الثلاث بعملية معمقة لفرز المؤثرات الإيجابية وتصنيفها الى عناصر قوة وفرص وفرز المؤثرات السلبية الى عناصر ضعف ومعيقات بهدف تحديد التحديات التي تواجه القطاع والتي تستوجب تحديد اهداف استراتيجي مناسبة لمواجهتها .

ناصر التحليل الرباعي وتحدياتها:

عناصر القوة	
التحدي المقابل	عناصر القوة
تفعيل وتطوير البناء المؤسسي الحالي للقطاع شاملا سلطة المياه	وجود سلطة المياه و بناء مؤسسي للتعامل مع هذا القطاع
تحديث وتطوير القوانين والانظمة	وجود قوانين وانظمة
اشراك ذوي العلاقة بشكل فعال في أنشطة قطاع المياه	وجود مؤسسات مهتمة بالقطاع (الجامعات، المؤسسات غير الحكومية، ومراكز دراسات)
استكمال اجراءات تنظيم الملكية لبعض مصادر المياه	ملكية بعض المصادر للقطاع العام
تفعيل مجلس المياه الوطني واللجان التابعة له	وجود مر. قطاع رغم عدم فاعله
تعزيز الانسجام فيما بين مؤسسات القطاع ذات العلاقة	وجود الية تنسيق داخل القطاع وبين المؤسسات ذات العلاقة
البناء على عناصر الاستراتيجية الحالية لاعداد استراتيجية متكاملة للقطاع	وجود عناصر للاستراتيجيات يمكن البناء عليها
الاستفادة من الخبرات الحالية لبعض مزودي الخدمة بما يتماشى مع رؤية سلطة المياه بهدف اعادة هيكلة القطاع	وجود هيكلية وانظمة لبعض مزودي الخدمة
تطوير الادوات التنظيمية لدى سلطة المياه يمكن الاستفادة منها والبناء عليها	وجود ادوات تنظيمية لدى سلطة المياه يمكن الاستفادة منها والبناء عليها
معالجة المياه العادمة والاستفادة منها	اكثر من 70% من المدن الرئيسية مغطى بشبكات صرف صحي

وجود بعض محطات معالجة الصرف الصحي بمستويات مختلفة	استخدام المياه المعالجة من بعض محطات الصرف الصحي وزيادة عدد محطات المعالجة
تشكل المياه المعالجة مصدرا للتوفير على الخزينة	معالجة المياه العادمة فلسطينيا وصياغة انظمة تهيئ الظروف لتحقيق ذلك

عناصر الضعف	
عناصر الضعف	التحدي المقابل
لا تستطيع سلطة المياه ان تركز جهودها باتجاه الوظيفة التنظيمية بسبب تضارب السياسات وتفكك المؤسسات وتفكك تبعية هذه المؤسسات	قصر دور سلطة المياه على الوظيفة التنظيمية
عدم وجود استراتيجية واضحة لتوجيه التمويل في قطاع المياه / سلطة المياه	توجيه التمويل بما يخدم اهداف الخطة ( Investment Plan)
توجيه بناء القدرات للاحتياجات المحددة للقطاع غير متوفر بشكل مناسب في قطاع المياه	وضع برامج بناء قدرات تتناسب مع الاحتياجات
عدم البناء بشكل مناسب على المشاريع المختلفة الممولة دوليا	ضمان استدامة المشاريع بعد انتهاء فترة تمويلها من المانحين
عدم وجود اليات واضحة لتطبيق القوانين مع وجود تضارب وتداخل بين مختلف اللاعبين في قطاع المياه	اعادة مراجعة القوانين وتطويرها و التعاون مع الجهات المختصة على تطبيقها وبما ينسجم مع حاجة القطاع
مشروعية التمويل في بعض الحالات	ضرورة وجود قرار سياسي واضح بشأن التعامل مع شروط المانحين
عدم تفعيل مجلس المياه الوطني	ضرورة تفعيل مجلس المياه الوطني واللجان المنبثقة
نقص في بعض الخبرات والكفاءات	حصر الاحتياجات البشرية وتوفير الظروف

للاستقطاب والاحتفاظ بالموظفين	
اعادة تنظيم العلاقة بين سلطة المياه وبين دائرة مياه الضفة الغربية وفق اساس قانوني سليم	وجود دائرة مياه الضفة الغربية بالوضع التنظيمي الحالي والتبعية الحالية ووحدة ادارة المشاريع
اقرار وتفعيل نظام التعرفه واصول احتساب التكاليف	عدم وجود نظام والية تعرفه موحد وحساب تكاليف لمياه الشرب والمياه الزراعية
تطوير استراتيجيه توعويه بيئية ومائية لمواجهة النقص في الوعي الاكاديمي والاجتماعي	عدم وجود وعي بيئي ومائي فيما يتعلق بالمصادر واستخدامها والصرف الصحي وغياب الوعي الاكاديمي والاجتماعي
ضمان مشاركة النساء والفئات الاخرى في القرار	ضعف مشاركة الفئات ذات العلاقة في التخطيط والتنفيذ (النساء والفئات المهمشة)
دعم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني من قبل الحكومة والدول المانحة	عزل القدس عن باقي الضفة الغربية واستحالة الدخول إليها وتنفيذ المشاريع فيها
تركيز الجهود وايجاد الية لتجاوز تعقيدات التراخيص	محدودية الانجازات في مشاريع الصرف الصحي وذلك بسبب تعقيدات التراخيص المفروضة من قبل اسرائيل
ابرز مخاطر تكلفة عدم معالجة مياه الصرف الصحي في الاجل الطويل (بغض النظر عن التكاليف)	التكلفة العالية لانشاء انظمة صرف صحي
وضع وتطبيق سياسة يتم تنفيذها على مراحل لاسترداد التكاليف	صعوبة تحقيق انظمة الصرف الصحي للاسترداد المباشر للتكاليف
اعداد استراتيجيه لادارة مياه الصرف الصحي	عدم وجود استراتيجيه واضحة لادارة مياه الصرف الصحي
ابرز اهمية موضوع ادارة الصرف الصحي على مستوى مجلس المياه الوطني	عدم وجود وعي كافي بموضوع الصرف الصحي على المستوى السياسي بالاضافة الى التداخل الصلاحيات بين المؤسسات
توظيف انظمة تكنولوجيا المعلومات في خدمة القطاع	عدم الاستفادة اواو الرغبة بالاستفادة من انظمة تكنولوجيا والمعلومات

الفرص	
التحدي المقابل	الفرص
اعداد خطة استثمارية واضحة مبنية على الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه	استعداد الممولين لدعم القطاع
تعزيز امكانية الاستفادة من الخبرات والكوادر الوطنية المتاحة	وجود كادر مؤهل في قطاع المياه ومؤسسات مهتمة بالقطاع (الجامعات، المؤسسات غير الحكومية، ومراكز دراسات)
استثمار التفهم الدولي في تحقيق التنمية في قطاع المياه	تفهم المجتمع الدولي لاحتياجات قطاع المياه ولخصوصية هذا الموضوع
المباشرة باعادة هيكله قطاع المياه في ضوء قرار مجلس الوزراء باعادة اصلاح هيكلية قطاع المياه Water Sector Reform	الرغبة لدى معظم ذوي العلاقة في اعادة هيكله القطاع وتوضيح دور كل منهم ووجود تمويل للقطاع وقرار من مجلس الوزراء Water Sector Reform
اعداد خطة عمل تنفيذية لتطوير مصادر مياه جديدة و/ او بديلة	وجود امكانية تطوير مصادر مياه جديدة و/ او بديلة
ايجاد تشريعات وانظمة تتيح امكانية توفير التمويل الذاتي لقطاع المياه دون اعتماد على الخزينة او المانحين	امكانية توفير دخل ذاتي من القطاع نتيجة الخدمات المقدمة (بعد توفير التشريعات المناسبة)

التحديات/المعوقات	
التحدي المقابل	التحديات
انهاء سيطرة الاحتلال على المصادر الطبيعية	سيطرة الاحتلال على المصادر المائية وعدم السيطرة عليها من قبل الفلسطينيين ومحدودية الوصول اليها
تبني قرار سياسي لتصويب الاضرار التي سببها البند 40 من اتفاقية اوسلو	البند 40 من اتفاقية اوسلو وكافة ملحقاته بما في ذلك JWC
تبني قرار سياسي لتصويب الاضرار السياسية التي سببها الوضع الحالي في قطاع غزة	الوضع السياسي الداخلي (الاحتلال والوضع في قطاع غزة)
الاستفادة من المجتمع الدولي للضغط على الجانب الاسرائيلي لبيسط سيطرة قطاع المياه الفلسطيني على المنشآت والمصادر المائية	سيطرة الجانب الاسرائيلي على معظم المصادر المائية وتشتت السيطرة على باقي المصادر بين لاعبين مختلفين في الضفة وقطاع غزة
زيادة المصادر وتقليل الفاقد ورفع درجة الوعي في استخدامات المياه	زيادة الطلب على المياه وقلة المصادر
تفعيل نظام رواتب وحوافز يضمن الاستقطاب والحفاظ على الكفاءات داخل مؤسسات قطاع المياه	تسرب الكفاءات من قطاع المياه الى قطاعات اخرى
العمل على حماية المصادر المائية الجوفية من اخطار التلوث	وجود ملوثات تشكل خطر على الاحواض الجوفية ومصادر المياه
اعادة تاهيل البنية التحتية بهدف تقليل الفاقد وتوسيع نطاق الخدمة وفق خطة استثمارية واضحة	ضعف البنية التحتية (نسبة الفاقد، مصادر، وقلة نسبة التغطية بالمياه والصرف الصحي) وعدم اعتبار المياه المعالجة كمصدر
تعزيز نظم الرقابة وتشجيع روح المبادرة والاعتماد على الذات في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية	ضعف روح المبادرة الذاتية وزيادة التكاليف على المساعدات الخارجية
تفعيل دور الجهات القضائية للحد من مديونية البلديات تجاه سلطة المياه ورفع درجة الوعي لديها بالتوقف عن هذه الممارسة	ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من ائمان المياه وارتفاع تكاليف معالجة مياه الصرف الصحي الفلسطينية في



	الجانب الاسرائيلي
اعادة هيكله قطاع مزودي خدمات المياه والصرف الصحي	تشنت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي) بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ولجان في المخيمات وعدم امكانية الاستفادة من مبدأ الحجم الكبير Economies of Scale
وضع استراتيجية واضحة للمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي بهدف الحد من التلوث الناجم عن المياه العادمة للمستوطنات	التلوث الناجم عن المياه العادمة للمستوطنات على المصادر المائية
وضع الية للتغلب على العوائق الناتجة عن المستوطنات تتضمن اتجاهات مختلفة (استراتيجية شاملة، حشد دولي ومناصرة)	وجود المستوطنات يشكل عائق على انشاء أنظمة معالجة الصرف الصحي
توفير بيئة مؤاتية لتنفيذ هذه المشاريع	تنفيذ مشاريع كبيرة في المياه والمياه عادمة (والتي تشكل اساس لتطور القطاع) مقيد بهشاشة الوضع السياسي، معوقات اتفاقية اوسلو، و القيود المفروضة من قبل اسرائيل على حركة البشر والبضائع الى وفي فلسطين

#### التحديات:

توضح الجداول اعلاه اهم التحديات التي يواجهها القطاع والتي تتطلب تدخلات عملية كفيلة بمواجهتها.

- تبني قرار سياسي لتصويب الاضرار التي سببها البند 40 من اتفاقية اوسلو
- تبني قرار سياسي لتصويب الاضرار السياسية التي سببها الوضع الحالي في قطاع غزة
- الاستفادة من المجتمع الدولي للضغط على الجانب الاسرائيلي لبسط سيطرة قطاع المياه الفلسطيني على المنشآت والمصادر المائية
- زيادة المصادر وتقليل الفاقد ورفع درجة الوعي في استخدامات المياه
- تفعيل نظام تحفيز يضمن الاستقطاب والحفاظ على الكفاءات داخل مؤسسات قطاع المياه

- العمل على حماية المصادر المائية الجوفية من اخطار التلوث
- اعادة تاهيل البنية التحتية بهدف تقليل الفاقد وتوسيع نطاق الخدمة وفق خطة استثمارية واضحة
- تعزيز نظم الرقابة وتشجيع روح المبادرة والاعتماد على الذات في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية
- تفعيل دور الجهات القضائية للحد من مديونية البلديات تجاه سلطة المياه ورفع درجة الوعي لديها بالتوقف عن هذه الممارسة
- اعادة هيكله قطاع مزودي خدمات المياه والصرف الصحي
- وضع استراتيجية واضحة للمفاوضات مع الجانب الاسرائيلي بهدف الحد من التلوث الناجم عن المياه العادمة للمستوطنات
- وضع الية للتغلب على العوائق الناتجة عن المستوطنات تتضمن اتجاهات مختلفة (استراتيجية شاملة، حشد دولي ومناصرة)
- توفير بيئة مؤاتية لتنفيذ المشاريع الكبيرة في المياه والمياه العادمة

#### الاهداف الاستراتيجية:

إن تحقيق هذه الاستراتيجية مرتبط بشكل عضوي بإنجاز الاستقلال وإنهاء الاحتلال وتحقيق التناغم المهني بين مؤسسات الدولة وتفعيلها وفق رؤية واضحة. فقطاع المياه معقد ويتأثر مباشرة بالوضع السياسي والامني معاً. من التحديات المذكورة اعلاه، تم استنباط اربعة اهداف استراتيجية القطاعية للسنوات 2011 و 2013، و:

1. ترسيخ اسس الحكم الرشيد و توفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون قادرة على حسن ادارة قطاع المياه وديمومته
2. إدارة متكاملة للمياه تضمن عدالة وديمومة الخدمة واستدامة المصادر
3. إدارة متكاملة للمياه العادمة تضمن عدالة وديمومة الخدمة والمساهمة في المحافظة على الصحة العامة وحماية البيئة
4. مؤسسات مياه ومياه عادمة تعمل بشكل كفوء وفعال تقوم على مبدأ المشاركة لجميع فئات المجتمع

## فئات الاهداف الاستراتيجية:

يتبين من تحليل هذه الاهداف الاستراتيجية انها تقع تحت فئات وعناوين :

(1) الوضع المؤسسي والتنظيمي للقطاع وينضوي تحته:

- انسجام الادوار والقوانين المتعلقة بالقوى الفاعلة بالقطاع (Cross Cutting)
- البناء المؤسسي في قطاع المياه (مجلس المياه ودور سلطة المياه)
- البناء الداخلي في مؤسسات القطاع (مزودي خدمات مراكز دراسات، جمعيات وجامعات)

(2) المسائل الفنية المتعلقة بالقطاع وينضوي تحته:

- المياه: مصادر تزويد وطلب
- المياه العادمة: حفر امتصاصية، شبكات، محطات معالجة، وإعادة استخدام
- الدراسات والابحاث و بناء القدرات والتوعية
- الانظمة وتكنولوجيا المعلومات

(3) المشاركة المجتمعية وتشمل:

- المجتمعات المحلية و الفئات المهمشة والنسوية ودورها في صنع القرار
- مؤسسات المجتمع المدني ودورها في القطاع
- القطاع الخاص ومدى مشاركته في القطاع

## الاهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية والتدخلات:

في جهد مشترك ايضا قامت اللجان الفنية باستنباط عدد من السياسات المقابلة لاهداف الاستراتيجية الاربعة. ومن السياسات المذكورة، تم استخراج التدخلات الملائمة التي تحقق هذه السياسات. وتشكل هذه التدخلات العناوين الرئيسية للمشاريع التي من شأنها ان جرى تطبيقها سنوات الاستراتيجية 2011 2013 ان تحقق اهدافها الاستراتيجية وفق السياسات الرئيسية التي تم تعريفها وتبنيها حتى نهاية سنة 2013 على النحو التالي:

**الهدف الإستراتيجي الاول:** ترسيخ اسس الحكم الرشيد وتوفير بيئة قانونية ومؤسسية تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون قادرة على حسن ادارة قطاع المياه وديمومته

● السياسة الاولى: استكمال تصويب الاطار العام لقطاع المياه

- اعادة هيكلة وموائمة مؤسسات القطاع

● السياسة الثانية استكمال تصويب الاوضاع القانونية التي تحكم قطاع المياه بما في ذلك ملكية مصادر المياه

- تنظيم حقوق وواجبات الاستخدام لمصادر المياه والمياه المعالجة
- تحقيق مبدا استرداد التكاليف للمياه والمياه العادمة (استرداد تكاليف التشغيل والصيانة خلال فترة الخطة القطاعية)
- تنظيم حقوق وواجبات الاستخدام لخدمات المياه والصرف الصحي

● السياسة الثالثة: تطوير قدرات المؤسسات العاملة في القطاع وتعزيز تبادل المعرفة مستفيدين من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات

- تقييم الاحتياجات التنظيمية المؤسسية في قطاع المياه وتنظيم برامج بناء قدرات
- تقييم الاحتياجات التدريبية في قطاع المياه ووضع البرامج اللازمة للتدريب بالاستناد الى سياسة التدريب الوطنية

**الهدف الإستراتيجي الثاني:** إدارة متكاملة للمياه تضمن عدالة وديمومة الخدمة واستدامة المصادر

- السياسة الاولى: زيادة المصادر وتطويرها واعادة تاهيل بنيتها التحتية
- حفر وتجهيز وتشغيل ابار جديدة
- الشروع في انشاء محطتي تحلية في: (1 الفشخة 2) قطاع غزة
- انشاء سدود لجمع مياه الامطار
- وتجهيز ابار

- السياسة الثانية: تزويد التجمعات السكانية بالمياه الملائمة كما ونوعا
  - انشاء وتجهيز انظمة تزويد مياه بمصادر مؤمنة للمناطق غير المخدومة (شبكات، خزانات، مضخات.....)
  - حفر ابار جمع وتزويد التجمعات غير المخدومة بالصهاريج
  - اعادة تاهيل انظمة مياه
  - تفعيل نظام مراقبة لجودة المياه

#### الهدف الإستراتيجي الثالث: إدارة متكاملة للمياه العادمة تضمن عدالة وديمومة الخدمة و

في المحافظة على الصحة العامة وحماية البيئة

- السياسة الاولى: ربط التجمعات السكانية بشبكات الصرف الصحي
  - تطوير انظمة للصرف الصحي
  - اعتماد معايير ملائمة ماليا وبيئيا لاختيار التكنولوجيا المناسبة تراعى الظروف المحلية

- السياسة الثانية: انشاء محطات تجميع ومعالج لمياه العادمة
  - انشاء انظمة مناطقية و محلية لاعادة استخدام المياه المعالجة
  - برامج تشجيع وتحفيز المزارعين على الاستخدام والاستفادة من المياه المعالجة

#### الهدف الإستراتيجي الرابع: مؤسسات مياه ومياه عادمة تعمل بشكل كفوء وفعال تقوم على مبدأ المشاركة لجميع فئات المجتمع

- السياسة الاولى: تعزيز وتعظيم مبدأ مشاركة جميع فئات المجتمع في التخطيط وفي اتخاذ القرارات
  - إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات النسوية والمهمشة
  - صناعة القرار
  - ادراج مبدأ المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات ضمن تشريعات المؤسسات العاملة في قطاع المياه
  - تعزيز مبدأ الملكية لدى المجتمع

- السياسة الثانية: إيجاد بيئة مناسبة للحفاظ على الكادر المؤهل وتمكينه
  - العمل على تطبيق سياسة المحفزات الواردة في نظام الخدمة المدنية
  - اعتماد منهجية المتابعة, التقييم و التحفيز
- السياسة الثالثة: رفع مستوى الوعي بقضايا المياه لدى كافة الفئات
  - تقييم مدى الوعي تجاه قضايا المياه المختلفة على المستوى الوطني ووضع برامج  
توعوية مناسبة

#### المتابعة والتقييم وتوزيع الموارد والمسؤوليات

قامت اللجان الفنية بتحديد الإطار المالي للتدخلات والجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه التدخلات.  
 قامت أيضا بتحديد مؤشرات التحقق والاستهداف المحدد لكل تدخل خلال سنوات الخطة الثلاث  
 2011 2013 وعلى النحو المبين في الجداول التالي :

الهدف الاستراتيجي الاول: ترسيخ اسس الحكم الرشيد وتوفير بينه قانونيه ومؤسسيه تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون فادرة على حسن ادارة قطاع المياه وديمومته

الاستهداف المحدد			المؤشر	التكاليف (الاف الشواكل)	الجهة المسؤولة	التدخل	السياسة
2013	2012	2011					
		%100	مشروع قانون معد ومقدم لاعتماده	28000	اللجنة التوجيهية المقره من مجلس الوزراء	اعادة هيكله وموائمه مؤسسات القطاع	استكمال تصويب الاطار العام لقطاع المياه
	%30	%70	قطاعي معد ومقدم لاعتماده				
ينطبق	ينطبق	ينطبق	عدم وجود تضارب في القوانين ذات العلاقة				
%10	%50	%40	قوانين وانظمة معدة ومقدمة للاعتماد	400	اللجنة التوجيهية المقره من مجلس الوزراء	تظيم حقوق وواجبات الاستخدام لمصادر المياه والمياه المعالجة	استكمال تصويب الايضاح القانونيه التي تحكم قطاع المياه بما في ذلك ملكيه مصادر المياه
%60	%40	%0	مؤسسات تزويد الخدمه قادره على تغطيه تكاليف التشغيل	400		تحقيق مبدا استرداد التكاليف للمياه والمياه العامه (استرداد تكاليف التشغيل والصيانة خلال فترة الخطه القطاعيه)	
%10	%40	%50	انظمة معدة ومقدمه للاعتماد	300		تظيم حقوق وواجبات الاستخدام لخدمات المياه والصرف	

						الصحي	
						تقييم الاحتياجات التنظيمية المؤسسية في قطاع المياه وتنظيم برامج بناء قدرات	تطوير قدرات المؤسسات العاملة في القطاع وتعزيز تبادل المعرفة مستفيدين من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات
%10	%10	%20	تجهيز وحدة لادارة التدريب		سلطة المياه والمؤسسات ذات العلاقة	تقييم الاحتياجات التدريبية في قطاع المياه ووضع البرامج اللازمه للتدريب بالاستناد الى سياسة التدريب الوطني	
%10	%10	%20	برنامج تدريبي واضح ومعد ومشرع في تنفيذه				



الهدف الاستراتيجي التآ : إدارة متكامله للمياه تضمن عداله وديمومه الخدمه واستدامه المصادر

الاستهداف المحدد			المؤشر	التكاليف (الاف الشواكل)	الجهة المسؤوله	التدخل	السياسة
2013	2012	2011					
%45	%35	%20	توفير 20 مليون متر مكعب اضافي	135000	سلطة المياه الفلسطينية والمؤسسات دات العلافه حسب نتائج اعادة الهيكلة	حفر وتجهيز وتشغيل ابر جديدة	زيادة المصادر وتطويرها واعادة تاهيل بنيتها التحتية
%0	%100	%0	دراسات وتراخيص	2800000	سلطة المياه الفلسطينية	الشروع في انشاء حطتي تحليه في: (1 الفتحه 2) قطاع غزة	
%10	%0	%0	الشروع بالتنفيذ				
%0	%100	%0	دراسات وتراخيص	15000	سلطة المياه الفلسطينيه ووزارة الزراعة	انشاء سدود لجمع مياه الامطار	
%20	%0	%0	الشروع بتنفيذ 3 سدود	60000	سلطه المياه الفلسطينيه والمؤسسات دات العلافه	وتجهيز ابار	
%20	%45	%35	رفع متوسط القدره الانتاجيه للابار %20				

						انشاء وتجهيز انظمة تزويد مياه بمصادر مؤمنه للمناطق غير المخدومة (شبكات، خزانات، مضخات.....)	تزويد التجمعات السكانية بالمياه الملائمة كما ونوعا
%20	%40	%40	52 تجمع مخدوم بشبكات تزويد	400000			
%10	%40	%50	تامين 90 الف متر مكعب سنويا	15000	سلطة المياه الفلسطينية	حفر ابار جمع وتزويد التجمعات غير المخدومة بالصهاريج	
			خفض نسبة الفاقد بمعدل 5% سنويا		سلطة المياه الفلسطينية	اعادة تاهيل انظمة مياه	
%30	%30	%40	مختبرات متطورة وفاعلة	10000	سلطة المياه والجهات ذات العلاقة	تفعيل نظام مراقبة لجودة المياه	

الهدف الاستراتيجي الثالث: إدارة متكامله للمياه العادمة تضمن عداله وديمومه الخدمة والمساهمة في المحافظة على الـ العامة وحمايه البيئه

الاستهداف المحدد			المؤشر	التكاليف (الاف الشواكل)	الجهة المسؤولة	التدخل	السياسة
2013	2012	2011					
%20	%20	%0	توفير 24 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويا	2000000	سلطة المياه وزارة الحكم المحا	انشاء وتطوير انظمة متكاملة للصرف الصحي للمناطق غير المخدومه	ربط التجمعات السكانية بشبكات الصرف الصحي
%15	%10	%10	انشاء وتاهيل 25 شبكة صرف				
		100 %	مراجعة وتحديث المخططات الرئيسية للصرف الصحي في الضفة الغربية (Master Plan)				
%50	%40	%10	تصاميم وتراخيص محطات تنقية معدة				
%10	%5	%0	انشاء عشرة محطات معالجة				
%0	%0	%100	دليل معتمد وقابل للتطبيق	370	المؤسسات دات العلاقة	اعتماد معايير ملائمة ماليا وبيئيا لاختيار التكنولوجيا المناسبة تراعي الظروف	

					المحلية	
%15	%10	%5	5 انظمة مناطقيه و 5 انظمة محليه	60000	انشاء انظمة مناطقيه ومحليه لاعادة استخدام المياه المعالجة	انشاء محطات تجميع ومعالجة المياه العادمة والتعامل معها كمصدر هم في التطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي
%90	%10	%0	40% من المياه المعالجة يتم استخدامها في الزراعة	20000	وزارة الزراعة برامج تشجيع وتحفيز المزارعين على الاستخدام والاستفادة من المياه المعالجة	

الهدف الاستراتيجي الرابع: مؤسسات مياه ومياه عادمة تعمل بشكل كفوء وفعال تقوم على مبدأ المشاركة لجميع فئات المجتمع

الاستهداف المحدد			المؤشر	التكاليف (الاف الشواكل)	الجهة المسؤولة	التدخل	السياسة
2013	2012	2011					
%34	%33	%33	عقد 100 ورشة	1200	سلطة المياه والجهات دات العلاقة	إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات النسوية والمهمشة في صناعة القرار ادراج مبدأ المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات ضمن تشريعات المؤسسات العاملة في قطاع المياه تعزيز مبدأ الملكية لدى المجتمع	تعزيز وتعظيم مبدأ مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات النسوية والمهمشة في التخطيط وفي اتخاذ القرارات
%34	%33	%33	20 ورشة عمل للمجالس المحلية				
%50	%50	%0	المبدأ مثبت في الية اتخاذ القرار				
%100			ساهم المواطنون 8% من قيمة المشروع				
لا ينطبق					سلطة المياه من خلال المؤسسات المعنية	تفعيل نظام التحفيز والتدريب في قانون الخدمة المدنية واعتماد منهجية المتابعة والتقييم والتحفيز	إيجاد بيئة مناسبة للحفاظ على الكادر المؤهل وتمكينه
%40	%30	%30	70% من المواطنين اطلع على احد برامج التوعية	1000	سلطة المياه والجهات دات العلاقة*	تقييم مدى الوعي تجاه قضايا المياه المختلفة على المستوى الوطني ووضع برامج توعوية	رفع مستوى الوعي بقضايا المياه لدى كافة الفئات

\* وفقا لنتائج برنامج الاصلاح

## الملاحق:

الملحق ( ا ): نموذج ملخص السياسات

الملحق ( ب ): نموذج تنفيذ السياسات

الملحق ( ج ): نموذج سجل المشاورات

الملحق ( د ): خطة العمل التفصيلية

الملحق ( و ) ملاحظات الوزارات والمؤسسات الوطنية المختلفة

الملحق ( ز ) : التحليل الرباعي

قائمة المشاركين

